الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf – M'sila-
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département :Sciences de économique

جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل

دراسة ميدانية ببنك بدر وبنك الخليج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وإدارة حساب المخاطر

إعداد الطالبة:

– والي جميلة

إشراف الدكتور:

– عريوة محاد

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدتي ووالدي الغاليين

والى زوجي وكل افرد عائلته

وإلى ابنتي مرام

إلى أخواتي واخوتي وأزواجهم وأولادهم

إلى أفراد عائلتي

إلى كل صديقاتي

إلى كل زملاء الدراسة

جميلة

شكر وعرفان

أحمدك يا رب حمداً كثيراً طيباً يليق بجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلوات الله وسلامه عليك يا سيدي يا رسول الله.

أتقدم بجزيل شكري وخالص عرفاني إلى كل من تحلى بالصبر الجميل وساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور عريوة محاد

إلى الذين حضينا بشرف الجلوس متعلمين بين أيديهم،

كل الأساتذة الذين استفدنا من توجيهاتهم في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: ادارة المخاطر الائتمانية	
تمهيد.....	10
المبحث الأول: ادارة المخاطر.....	11
المطلب الأول: تعريف الخطر.....	11
المطلب الثاني:ادارة المخاطر المصرفية.....	12
المطلب الثالث: عمليات ادارة المخاطر.....	19
المبحث الثاني: الائتمان المصرفي	21
المطلب الأول تعريف ونشأة وتطور الائتمان	21
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....	22
المطلب الثالث: حالات القرار الائتماني واهدافه	24
المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية.....	27
المطلب الأول: مفهوم وانواع المخاطر الائتمانية	27
المطلب الثاني خصائص المخاطر الائتمانية.....	30
المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية.....	31
خلاصة الفصل	35

الفصل الثاني: مدخل نظري لإدارة المخاطر	
تمهيد.....	37
المبحث الأول: ماهية لجنة بازل.....	38
المطلب الأول: مقررات لجنة بازل الاولى	39
المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل ثانية واهم تعديلاتها.....	46
المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل ثالثة	52
لمبحث الثاني: مبادئ ادارة المخاطر الائتمانية وفقا مقرارات لجنة بازل	59
المطلب الاول: تعريف واهداف وخطوات ادارة المخاطر الاتمانية.....	59
المطلب الثاني : معايير ادارة المخاطر الائتمانية.....	62
لمطلب الثالث:استراتيجية تقييم مخاطر الائتمان	64
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	74
المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.....	75
المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة.....	75
المطلب الثاني: إعداد الاستبيان ومعالجة بياناته.....	76
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمحاور الاستبيان واختبار الفرضيات.....	78
المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة.....	78
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....	88
خلاصة الفصل	102
خاتمة.....	104
قائمة المراجع.....	109
الملاحق.....	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة داخل الميزانية	41
2-2	معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خاج الميزانية	43
3-2	الترتيبات الانتقالية لمتطلبات راس المال وفق بازل III	57
4-2	ترجيح الاوصول باوزان المخاطر	69
5-2	اوجه الاختلاف والتشابه بين الاسلوب الاساسي والمتقدم	71
1-3	الإحصاءات الخاصة بالاستبيان	75
2-3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
3-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	79
4-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	80
5-3	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	81
6-3	يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الأول، والمعدل الكلي لفقراته	83
7-3	يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني، والمعدل الكلي لفقراته	84
8-3	يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث، والمعدل الكلي لفقراته	85
9-3	يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع، والمعدل الكلي لفقراته.	86
10-3	يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	87

3-11	يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha	87
3-12	يبين اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)	88
3-13	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول	90
3-14	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المحور الثاني	93
3-15	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	96
3-16	يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	17
2-1	هرم إدارة المخاطر	20
3-1	قرارات الائتمان وتحقيق لأهداف البنك	26
1-3	تمثيل بياني لأفراد العينة حسب الجنس	79
2-3	تمثيل بياني لأفراد العينة حسب العمر	80

مقدمة:

تعتبر المخاطر البنكية هي مخاطر تعترض السوق المصرفية وذلك عن طريق احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الأساسية في الخطر هي عدم التأكد لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة .

فموضوع مخاطر الائتمان من اهم المواضيع التي يهتم بها مسؤولي البنك منذ نشأته لما تسبب من عواقب مالية للبنك، كما أن هذا الموضوع شد انتباه الكثير من الباحثين على مستوى العالم لأنه من المخاطر التي يصعب التحكم فيها وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها مختلف البنوك بسبب عدم السداد وذلك باستعمال مختلف الأساليب النوعية أو الكمية التي تعمل على الحد أو التقليل من هذه المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي اهتم بها البنكيون على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والبنكية والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي خصوصا على القطاعات المالية المصرفية، والتي من أهم أسباب حدوثها تلك الأزمات البنكية هي تزايد المخاطر البنكية التي واجهتها البنوك من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الافصاح عن نوعية وحجم المخاطر التي تتعرض لها أساليب إدارتها.

وأثارت تلك الأزمات البنكية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية منها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشرة الكبرى حيث قامت بإصدار لجنة بازل للرقابة البنكية

والدولية بالإضافة لاتفاق بازل حول كفاية رأس المال في 1988 العديد من الوثائق تتعلق بإدارة المخاطر البنكية وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر البنكية بطريقة سليمة حيث ركزت اللجنة على المخاطر الائتمانية، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك ولذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساسا على مدى نجاحها في تقليل المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية .

حيث تقوم لجنة بازل بإصدار أهم المعايير والقواعد الاحترازية التي تساهم في الرفع من صلابة الأنظمة البنكية وتساعدها على مواجهة مختلف الأزمات خاصة الأخيرة سنة 2008.

أولا: طرح الاشكالية

وانطلاقا مما سبق فإن الاشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول سؤال رئيسي وهو:

– ما مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية ؟

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنوك التجارية ؟
- ✓ ما هي الاجراءات التي تتبعها إجارة المخاطر الائتمانية في مواجهة هذه المخاطر؟
- ✓ ما هي أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل II ؟
- ✓ ما مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق مقررات لجنة بازل II ؟

ثانيا : صياغة الفرضيات

وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث:

- ✓ تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.
- ✓ تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.
- ✓ تتمثل أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 في الاسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.
- ✓ يتم تطبيق مقررات بازل 2 في البنوك التجارية.

ثالثا : مبررات اختيار الموضوع

إن مبررات اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهمية الموضوع التي تنبع من عدة اعتبارات علمية وذاتية حيث تركزت الاعتبارات العلمية لهذه الدراسة :

- ✓ تعتبر الدراسات حول المخاطر الائتمانية والمعايير للجنة بازل الجديدة مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية والتجارية.
- ✓ محاولة إتمام حلقة جديدة لسلسلة البحوث حول المخاطر الائتمانية وتطبيقها لمعايير لجنة بازل.
- ✓ التعريف والإعلام بمثل هذا النوع من المواضيع.
- ✓ إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمكتبة.
- ✓ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع والرغبة في التخصص ضمن هذا المجال.
- ✓ توفر الإمكانيات المادية والمعنوية لإنجاز هذا العمل.

رابعا: أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من الاعتبارات التالية :

- ✓ يدرس أهم التطورات لتمييز النشاط البنكي وخصوصا في المجال التنظيمي، وذلك من خلال دراسة مختلف التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل .
- ✓ الاهتمام الكبير الدولي في التوجه نحو الصناعة البنكية .

كما يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- ✓ الاطلاع على مقررات لجنة بازلI و II و III.
- ✓ معرفة مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق مقررات بازل II.

خامسا: حدود الدراسة

لبلوغ الأهداف المتوخاة، رسمنا حدود لهذه الدراسة،سنذكرها كالتالي:

-**الحدود الموضوعية:** يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب معرفية ذات الصلة بحقل إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وذلك وفقا لمتطلبات لجنة بازل 2.

-**الحدود المكانية:** يتناول هذا البحث عينة محدودة مكونة من بنوك التجارية وهي بنك البدر والخليج في المسيلة.

-**الحدود الزمانية** :اعتمدنا في هذا البحث على دراسة استبيانية واستطلاعية حول أراء المهنيين في البنوك حول الموضوع خلال الفترة 2015.

سادسا: منهج البحث والأدوات المستخدمة

يخضع منهج البحث في الحقيقة لمجموعة من المعايير أهمها طبيعة الدراسة والموضوع، حيث يعدان العاملان الأساسيان اللذان يعرضان على الباحث نوع المنهج الواجب إتباعه، وتماشيا وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية وأيضا التطرق لمقررات لجنة بازل II

وتطبيقها في البنوك التجارية، كما اعتمدنا أيضا على وضع استبيان حيث استوحينا الأسئلة من الجانب النظري للدراسة بغية معرفة هل يتم الالتزام بما جاء في مقررات بازلII في البنوك التجارية وكذا استقصاء أراء المصرفيين عن ذلك.

سابعا : تقسيمات البحث

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول الأول والثاني نظري والثالث فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع واشكاليته، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول خصص لتقديم مفاهيم حول ادارة المخاطر الائتمانية واحتوى من خلاله على ثلاث مباحث:

المبحث الأول تعرض نظرة عامة حول ادارة المخاطر البنكية .

المبحث الثاني تعرض لمفهوم وانواع الائتمان.

المبحث الثالث تعرض للمخاطر الائتمانية .

بالنسبة للفصل الثاني تناول مقررات لجنة بازل II ومدى تطبيقها في البنوك التجارية واحتوى على مبحثين:

المبحث الأول وفيه ماهية لجنة بازل

المبحث الثاني وتم التطرق فيه كيفية ادارة المخاطر الائتمانية وفقا لجنة بازل

وأخيرا في الفصل الثالث انتهى بحثنا بعرض دراسة استبيانية، ويتعلق الأمر بمجموعة من البنوك التجارية من خلال بنك البدر وبنك الخليج بالمسيلة حيث تطرقنا إلى المبحثين:

المبحث الأول وتطرقنا فيه إلى إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.

المبحث الثاني وتطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية لمحاور الاستبيان واختبار الفرضيات.

ثامنا: الدراسات السابقة

- ✓ دراسة ميرفت علي أبو كمال "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين– " وهي مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين سنة 2007، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وأهم النتائج التي توصلت إليها كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، وتوصلت إلى أنه لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيقII يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل الأساليب المعاصرة، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي .
- ✓ بن الناصر فاطمة "تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الاسلامية "مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير تعالج هذه الدراسة موضوع تسيير مخاطر التمويل بالمصارف الاسلامية بهدف معرفة نجاحها في القيام بهذه الوظيفة لا سيما وأن معظمها تنشأ في محيط مصرفي تقليدي وهوما يزيد من حدة المخاطر التي تواجهها وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يخضع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من الضوابط والمبادئ الشرعية، الأمر الذي انعكس على طبيعة المخاطر التي يتعرض لها .

- ✓ فاطمة بن شنة " إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية–" مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010 التي تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ، ومحاولة فهم وتحليل معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون، كما تؤكد على أهمية مقررات لجنة بازل II في وضع مناهج تعمل على ضبط العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن السلامة للمراكز المالية للبنوك ويحول دون تعثرها، ومحاولة تطبيق منهج التصنيف الداخلي المقترح من قبل لجنة بازل في تقييم مخاطر الائتمان، والوقوف على أسباب تعثر القروض في البنوك الجزائرية والسبل الكفيلة لمعالجة المشكلة، حيث توصلت إلى أن البنوك تقوم بتقييم محفظة قروضها بصفة دوري للاطلاع على نشاطها الائتماني ومؤشرات تعثرها وذلك من خلال معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثرا من حيث طبيعة نشاطهم، قدراتهم في إدارة نشاطهم...، حجم ونسبة القروض المتعثرة في كل قطاع وفي كل نوع من أنواع القروض وكذا ضرورة وجود تكامل بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي وذلك لتفادي القصور الناجم عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان.
- ✓ طارق الله خان وحبيب احمد إدارة المخاطر– تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية–ناقشت الدراسة عدداً من القضايا المتعلقة بموضوع المخاطر فقد استعرضت بصورة شاملة مفاهيم المخاطر، وطرق إدارتها، ومعاييرها وفق ما هو قائم في الصناعة المالية، ولذلك فقد أجرت الدراسة استطلاعاً مبدئياً للمخاطر التي تنفرد بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية ومن ثم تحليل نتائج الاستبيان الخاص بذلك، ثم ناقشت الدراسة أهم المسائل ذات الصبغة الرقابية والقضايا الشرعية المتعلقة بالمخاطر وكيفية التعامل معها. وقد خلصت الدراسة إلى أن تحرير الأسواق المالية

يصحبه زيادة في المخاطر وعدم الاستقرار المالي، وباستخدامها لعمليات وطرق إدارة المخاطر تستطيع التحكم في المخاطر التي لا ترغب بها، وجني ثمار فرص الاستثمار التي تأتي بها المخاطر التي ترغبها، وقد حددت الدراسة عدداً من المضامين ذات صلة بسياسات إدارة المخاطر.

- ✓ –جهاد حفيان _إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة البنوك العاملة بورقلة خلال سنة 2012 مذكرة لنيل شهادة الماستر للطالبة ، طرحت إشكالية كيفية تقييم المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية وقد توصلت بأن الضمانات يتم اتخاذها بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني أي أن العميل لا يثق بالبنوك بل يعتمد على ضمانات.

تاسعا: صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

- ✓ قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث خاصة تلك المتعلقة بالجانب التحليلي لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.
- ✓ صعوبات تتعلق بالجانب الميداني والتي كان من المتأمل القيام بالدراسة في مجموعة من البنوك التجارية لتكون الدراسة أكثر شمولية ولكن لم يتم التوصل لهذا نظرا لعدم قبول بعض البنوك الجواب على الاستبيان.
- ✓ إهمال الموظفين في البنوك التجارية محل الدراسة لاستمارات الاستبيان وعدم رغبتهم في الإجابة عليها لأسباب مختلفة وغير موضوعية.

الفصل الأول

إدارة المخاطر الائتمانية

تمهيد

لاشك أن الصناعة المصرفية تعد من اكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، كما أدرجته لجنة بأزل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة ولتوضيح كل ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول: إدارة المخاطر الإئتمانية _المفاهيم والمبادئ

المبحث الثاني: ماهية الإئتمان المصرفي

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية

المبحث الأول: إدارة المخاطر

شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة من أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي الكبير وإزدياد حدة المنافسة مما أدى إلى تعقيد العمليات المصرفي لذا فقد كان من الضروري التركيز على بيان المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وكيفية قياسها وإدارتها والوسائل التي يمكن اتخاذها للحد من تلك المخاطر ويتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية للمخاطر ومبادئ إدارة المخاطر وتعيين مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وعلميات إدارة المخاطر.

المطلب الأول: تعريف الخطر

يعرف الخطر بأنه احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعه وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار معين مما ينتج عنه أثار سياسية لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ أساليب بنجاح.

وتختلف تعريف المخاطر من فرع لآخر وحتى في نطاق المجال الواحد هناك تعريفات مختلفة.[1]

حيث عرفها Reto Gallati "بأنها ظرف معين في حالة وقوعه توجد إمكانية حدوث انحراف معاكس النتيجة المتوقعة والمأمولة" واتفق معه د طارق عبد العالي في تعريفه حيث قال "المخاطر حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة".

ومن التعريفات السابقة يمكننا تعريف المخاطر بأنها "حدث أو سلسلة من الأحداث في حالة وقوعها تخلق احتمالية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة مسببا خسارة".

[1] عيدة البيطار، **إدارة المخاطر المصرفية**، ماجستير إدارة الأعمال، دمشق، 2010-2009، ص 04.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الأنشطة المصرفية والمالية، عليه لا بد من معرفة مفهوم إدارة المخاطر ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

"كافة الإجراءات التي يقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف".

وأنها نعني:

"جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصارف أوهي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على المتطلبات السيولة والأمان".

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة.

إن إدارة المخاطر إنها العملية التي من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان الآتي:

- فهم المخاطر: إن المخاطر ضمن الإطار المواق عليه من قبل مجلس إدارة المصارف.
- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

- إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- إن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.[1]

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا أن نحدد العناصر الرئيسية والفعالة لإدارة المخاطر منها:

أولا: العناصر الأساسية لهيكل إدارة المخاطر المصرفية

أ. **على المستوى التخطيطي:** يعتبر مجلس الإدارة أي مؤسسة مالية هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تضمن المؤسسات المالية والمصرفية وصول هذه الأهداف العامة بحيث إلى كل موظف في المصرف وينبغي أيضا على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، كما يجب اطلاع مجلس الإدارة وبصورة منظمة على المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير.

ب. **على مستوى الإدارة العليا:** تقوم الإدارة العليا في المصرف بتطبيق استراتيجية وسياسات مجلس الإدارة من خلال البرامج، والتي تتضمن تنفيذ المهام والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والنظم الكافية لقياسها وآليات المراقبة الداخلية الفعالة ويتعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها.

[1] فريهان عبد الحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008، ص 02.

ج. **مستوى العمليات التشغيلية:** يحدث الخطر عند هذا المستوى من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية وتنفيذ المخاطر هنا من خلال العمليات التقليدية للسلطة، وإرشادات وتوجيهات الإدارة العليا.

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

وهي المبادئ التي تتضمن القواعد الإرشادية والممارسات السليمة التي تعمل على توفير إطار سليم لإدارة المخاطر وهي:[1]

أ. **تحديد دور مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، كما يجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها وإدارتها والرقابة على المخاطر وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر والسياسات الموضوعية تتماشى مع التوقعات المساهمين والمالكين ومع الخطط الاستراتيجية للمصرف، بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية، ووجود فهم واضح لثقافة المنشأة لعملية إدارة المخاطر لدى كافة المستويات الإدارية المحتملة.[2]

وفي حالة اتخاذ الإدارة التنفيذية للمصرف قرارات الأعمال تفوق مخاطرتها، يجب أن تقدم لمجلس الإدارة للموافقة عليها وذلك لضمان التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، فضلا عن ضمان توافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية الداخلية والخارجية للمصرف كما ويجب على مجلس الإدارة مراجعة هذه السياسات بصورة دورية وإجراء التعديلات الملائمة عليها وإعادة تقييم السياسات المتعلقة بها بصورة دورية.

[1] حشاد نبيل، **دليل إدارة المخاطر المصرفية**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص 27.

[2] الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص 10.

ب. **توفر إطار لإدارة المخاطر:** يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالشمولية بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة العمال، حيث يجب أن يشمل الآتي:

- تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها.
- هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تبني قرارات أعمالها على المخاطر، وعملية إدارة المخاطر اللازمة وبالإضافة إلى ذلك يجب وجود دائرة تختص بإدارة المخاطر حتى تضمن متابعة ورقابة فاعلة للمخاطر المحتملة.
- وجود نظام معلومات تجميع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة من حيث مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر حتى تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

ج. **تكامل إدارة المخاطر:** يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض ولكن بصورة متكاملة نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر ويتأثر كل منها بالآخر.

د. **الوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر في المصرف:** هناك العديد من الوظائف التي تتعلق بإدارة المخاطر من أجل ضمان سير الأداء في الاتجاه السليم وفيما يلي أهمها:[1]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدولية وتحديث سياسة الائتمان في المصرف.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الاعتبار إجمالي للمخاطر لمنتجات معينة.

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي وتطبيق عملي، الاسكندرية، منشأ المعارف، 2005، ص 18.

- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية للحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.

ثالثا: أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أربعة أنواع هي:[1]

- المخاطر المالية.
- المخاطر التشغيلية.
- المخاطر الأعمال.
- المخاطر الأحداث.

[1] كراسنة إبراهيم، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك، إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 89.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 1-1 أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

المصدر: حشاد نبيل 2، 2005، ص 21.

أما أهم المخاطر التي تتعرض لها المعارف هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات.

أولا: المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات وهذا النوع من مخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصارف وفقا لتوجه وحركة السوق والأوضاع

الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات علاقة وتحقق المصارف بإدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة ومن أهم هذه المخاطر المالية ما يلي:

أ. **المخاطر الائتمانية:** هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات رأسماله تعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الائتمان.

ب. **مخاطر السيولة:** تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية عند استحقاقها والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، تكون البداية بحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر والذي يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

ج. **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** وهي مخاطر الناتجة عن التعامل به بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

د. **مخاطر السعر:** وهي مخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من الثغرات المعاكسة في أسعار السوق وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع، والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصارف.

ثانيا: مخاطر العمليات

يشتمل هذا النوع المخاطر المترتبة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي جميعا إلى خسائر غير متوقعة ومنها: الاحتيال المالي، التزوير...

المطلب الثالث: عمليات إدارة المخاطر[1]

إدارة المخاطر عملية متجهة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى الأعلى، فعند المستوى الأعلى يتم تحديد الإيرادات المستهدفة وحدود المخاطرة، ومن أعلى إلى أسفل يتم ترجمة الأهداف الكبية العامة إلى إشارات إلى وحدات الأعمال والمديرين المسؤولين عن المعاملات مع العملاء هذه الإشارات تشمل الإيرادات المستهدفة وحدود المخاطرة والقواعد الإرشادية وإن المراقبة والإبلاغ عن المخاطر عملية اتجاهها من أسفل إلى أعلى وتبدا. بالمعاملات وتنتهي بالمخاطر والإيرادات وأحجام المعاملات الموحدة، والتجميع مطلوب الأغراض الإشراف ومن أجل مقارنة الغايات والإنجازات عند كل المستويات التي تتخذ عندها القرارات وفي نهاية تتضمن عملية شكل هرم المصرفي

هرم المخاطر:

إن صورة الهرم تقدم نظرة شاملة لعملية إدارة المخاطر وتأثير تنويع المخاطر الذي يحدث من خلال الصعود إلى أعلى الهرم.

وفيما يلي شكل هرم إدارة المخاطر:

[1] طارق عبد العالي، **إدارة المخاطر، أفراد إدارات، شركات، بنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003، ص 235-236.

شكل رقم 1-2هرم ادارة المخاطر

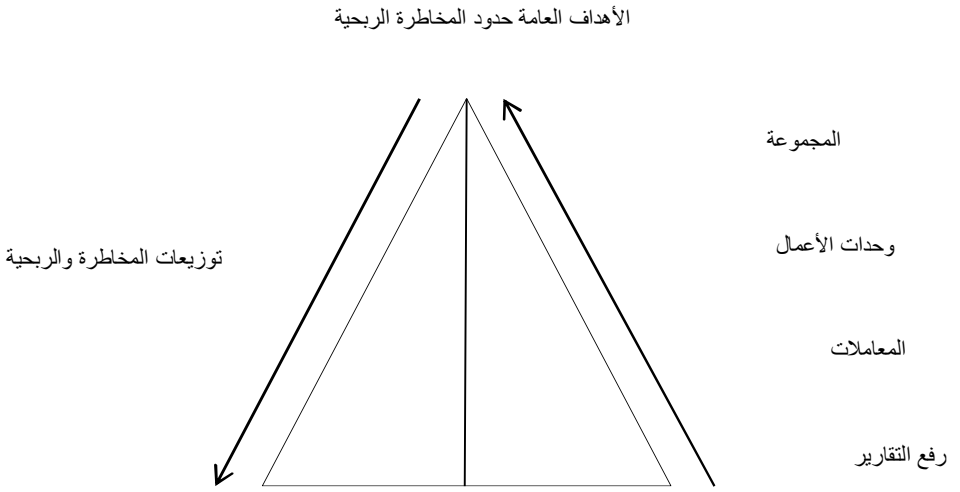

المصدر: طارق عبد العالي، **إدارة المخاطر، مرجع سابق**، ص 236.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان البنكي من أهم استثمارات البنك، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول وكذا العائد الأساسي للبنك من خلال منحه الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وفي ظل تزايد سرعة عجلة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض فتغير المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدوث الأزمات.

وتساؤل في هذا المبحث مفهوم الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتمان وحالات القرار الائتماني وأهدافه ومعا سيوضح الائتمان.

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الائتمان

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو تكليفه فيه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[1] ويتطلب الائتمان وجود سياسة ائتمانية "مكتوبة ومعترف بها" فهي تغيير إطار يتضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الارشادية تزودها إدارة منح الائتمان المختصة بها يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة ويكون دافعا للإدارة نح تحقيق التوزان بين التسهيلات الائتمانية التي يصرح بها بين ما يقابلها من ضمانات والائتمان المصرفي مخاطره، يخفف من حدتها نجاح البنك في دراسة طلب التسهيل وتحقيق والموافقة عليه ونجاح البنك في

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **القضايا المصرفية قطاع المصرفي والاقتصاد الوطني** ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003/ ص 25.

دارسة طلب متابعة مراحل التنفيذ والسداد والتحرك السريع لخلق الحلول والبدائل لاحتواء هذه المخاطر فور ظهور مؤشراتها وقبل تفاقمها.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الائتمان

إذا تحدثنا عن نشأة الائتمان فإننا نجد أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحبها حق بالفائدة، بل كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثمة أخذت مؤسسات الإيداع هذه لممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات وتختلف باختلاف طبيعة العمليات الافتراضية بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتركم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة وهذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، كما انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقدين التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الائتمان

تتأثر السياسة الائتمانية للمصرف بعوامل متعددة منها: ما يتعلق بالمصرف وتسمى العوامل الداخلية والأخرى تتعلق بالسلطات التنفيذية والسياسات الحكومية المختلفة والظروف الاقتصادية العامة وتسمى بالعوامل الخارجية.

أولا: العوامل الداخلية للمصرف[1]

1. **رأس مال المصرف:** يأخذ رأس مال المصرف واحتياطاته دوار مهما في رسم السياسة الائتمانية للمصرف فكلما زاد رأس مال التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.
2. **سيولة المصرف:** والتي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية والتي تزيد عن الحاجة المصرف.
3. **استراتيجية المصرف في اتخاذ قراره الائتماني:** قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل درجة أكبر من مخاطر دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية لتحقيق حجم عمليات مناسبة، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانيات.

ثانيا: العوامل الخارجية:

1. **العوامل الخاصة بالعميل ذاته:** شخصيته فكلما كان أمينا ونزيها وملتزما بكافة تعهداته، حريصا على الوفاء بالتزاماته، ذو سمعة طيبة في أوساط التعامل، كلما كان أقدر على إقناع المصرف بمنحة الائتمان، ثم تأتي قدرة العميل على تحقيق أهداف نشاطه وممارسته له بنجاح من خلال ميزته وأخذ بالأساليب العلمية في الإدارة والوقوف على اتجاهات العميل في المستقبل للتأكد من سلامة الظروف المستقبلية التي سوف يمر بها العميل وقدرته على التعامل معها.

[1] الزبيدي حمزة: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، دوار الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 88.

2. **الظروف السياسية والاقتصادية العامة:** يتأثر منح الائتمان مع المتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية العامة ويقوم المصرف بتحديد الأنشطة الاقتصادية الحيوية لمنح الائتمان والتي بارتفاع ربحيتها وازدهار الطلب عليها وأيضا تحديد الأنشطة التي يجب التوقف عن الدخول في تمويلها لمخاطرها المرتفعة مع تحديد سقف الائتماني لكل موقف جغرافي والذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع المصرف وإمكانياته المستقبلية.
3. **الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل:**[1] وهنا يقصد:
   - النشاط الاستثماري للقطاع الاقتصادي.
   - قوة المنافسة للقطاع الاقتصادي.
   - تطور التكنولوجي للقطاع الاقتصادي وحاجته لمزيد من الاستثمارات.

المطلب الثالث: حالات القرار الائتماني وأهدافه

الفرع الأول: حالات القرار الائتماني[2]

يستعرض الفكر الإداري حالات عملية اتخاذ القرار بشكل علم إذ تشير الدراسات إلى أن عملية اتخاذ القرار يمكن تصنيفها وفقا لدرة المعرفة بنوع القرار وذلك من خلال ثلاثة حالات هي حالة التأكد، حالة عدم التأكد، حالة الخطر.

ويقصد بحالة التأكد هي قدرة متخذ القرار في تحديد نتيجة واحدة معروفة للقرار عندما يتخذ.

أما في حالة عدم التأكد فإنه تعني إن متخذ القرار سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن احتمالات حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.

[1] عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 40.

[2] الزبيدي حمزة، مرجع سابق، ص 164.

أما حالة الخطر فهي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة من النتائج الممكنة وأن متخذ القرار يعرف سلفا احتمالات حدوث كل هذه النتائج ويمكن التأكيد من خلال عرض وتحليل هذه الحالات الثلاثة أن حالة الخطر هي الحالة الأكثر شيوعا والأكثر إحاطة بنوع القرارات المالية وكذلك يمكن القول أن الحالة التي تحمل فيها إدارة الائتمان هي حالة الخطر فعموم قراراتها الائتمانية محاطة بدرجة من المخاطر تباين درجتها واحتمالاتها وفقا لنوع القرار ومدته ومقدرته والجهة التي قدم لها.

إن إدارة الائتمان في البنك التجاري تضع جل اهتماماتها في تقدير وحساب درجة المخاطر وأنواعها التي تحيط بالائتمان المقدم من أجل استخدامها في كل قراراتها وأيضا في تقدير متغيراتها ذلك القرار.

الفرع الثاني: أهداف القرار الائتماني

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

1. هدف الربحية.
2. هدف النمو النشاط البنك.
3. هدف الجهة السوقية والتي تشمل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
4. هدف السيولة.
5. هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالية.

الشكل الموالي يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة هي تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه.

الشكل رقم 1-3: قرارات الائتمان وتحقيق أهداف البنك

المصدر: الزبيدي حمزة، مرجع سابق، ص 165.

ويقع على عاتق الإدارة المحترفة للبنك عبئ تحقيق نمو متوازن للبنك يتناسب مع حجم موارده والفرص التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقها ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية التخصص.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية

سنحاول من خلال هذا البحث إعطاء لمحة عن مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها ومصادرها ثم التطرق إلى خصائصها وكيفية تقدير وتقييمها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع ومصادر والمخاطر الائتمانية

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

تحدد المخاطر الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مفترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض، هذا التعريف البسيط يخفي عدة مخاطر أساسية "فكمية المخاطرة" هي الرصيد المعلق للمقترض "وجودة" المخاطر تنتج من كل من قرض حدوث العجز عن السداد ومن الضمانات التي تقلل الخسارة في حالة العجز عن السداد.[1]

ويمكن تعريفها كما يلي:

التعريف الأول: تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ المحددة لذلك أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك.[2]

التعريف الثاني: كما يعرف بأنها المخاطر التي ترتبط بالطرق المقابل في العقد، أي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.

---

[1] طارق عبد العالي حماد، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص 243.

[2] طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

التعريف الثالث: وهي المخاطر الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك وتبعا لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

1. **مخاطر العميل:** ينشأ هذا النوع من نوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.
2. **مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل:** إذ يرتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
3. **مخاطر الظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.
4. **مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف:** ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل وبالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان ومن هذه الأخطاء هي عدم القيام المصرف بحجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

الفرع الثالث: مصادر المخاطر الائتمانية

وقد تجد من الضروري ونحن بصدد تحقيق المخاطر التي تحيط بالقرار الاستثماري عموما وبالقرار الائتماني على وجه الخصوص أن نشير إلى أن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار هي انعكاس للمخاطر النظامية أو ما يعني بالمخاطر العامة والمخاطرة الغير نظامية وهي حالات وأنواع المخاطر بمعناه العام في الفكر المالي عموما ولذلك ولكي نفهم شكل المخاطر التي تحيط بالقرار الائتماني لا بد من تفسير ماهية هذه المخاطر وكيف

تشتق منها الأنواع الأخرى يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما[1]:

أ- المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية":

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

ب- المخاطر العامة "المخاطر النظامية" :

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

[1] مفتاح صالح ،معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية** ،مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،جامعة الزيتونة ،الاردن، يوم18 أفريل ،2007 ، ص3.

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع [1].

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع .

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية :

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

المطلب الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:

1. المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبلة.
2. لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
3. يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد.
4. المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقترض ولا يوجهها المقترض ويعتبر المقترض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض أو الفوائد.

[1] هندي منير، **اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية** ، منشاة المعرف، الاسكندرية، مصر، 1999، ص280.

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته نشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة وتحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرق البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.
- طريقة التنقيط.

1. طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات إذ يقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفضلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي يقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[1]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص120.

المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي.

أ. **النسب الخاصة بقروض الاستغلال:** عندما يواجه البنك طلب لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة الطالبة للقرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في الميدان، ومن بين النسب ما يلي:

- **نسب التوازن المالي:** ويتم حساب رأس مال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
- **نسب الدوران:** تتكون من ثلاثة نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، وسرعة دوران المورد.
- نسب السيولة العامة.

ب. **النسب الخاصة بقروض الاستثمار:** عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار الأجل.
- نسبة المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال الطرق التالية:

- طريقة صافي القيمة الحالية.
- طريقة معدل العائد الداخلي.
- طريقة فترة الاسترداد.

- طريقة مؤشر الربحية.

2. طريقة القرض بالتنقيط:

هي آلية التنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي تمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها وظهرت هذه لتقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات، محللين، منظمات قرض، وخبراء محاسبين.

- **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج احصائي حيث من خلال النظام تتمكن إدارة الائتمان من أن تميز بين كافة العملاء من ناحية قدرتهم وملائمتهم المالية ورغبتهم في تسديد الائتمان مع فوائد في التواريخ الاستحقاق المتفق عليه.[1]

وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طلب قرض جديد.

- حالة القروض الموجهة للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية:

[1] الزبيدي حمزة، مرجع سابق، ص 178.

- تاريخ تأسيسي المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيرة المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

خلاصة الفصل:

يعرف الخطر بأنه احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعه وغير مخطط لها مسبقا.

إن إدارة المخاطر إنها العملية التي من خلالها تعرف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها

وتعتبر مخاطر الائتمانية من احد انواع واخطر المخاطر التي يتعرض لها البنك ومتمثلة في الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات رأسماله

يقوم البنك بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة والمتمثلة في طريقة النسب المالية وطريقة القرض التنقيطي

الفصل الثاني

مدخل نظري للإدارة المخاطر الائتمانية

في ظل مقررات لجنة بازل

تمهيد

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم هذه البنوك وانتشارها الجغرافي ودرجة التطور في أنشطتها وتنامي العولمة المصرفية وانفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة، ما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة البنكية لحماية البنوك من خطر الإفلاس، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل I ثم بازل II . ولهذا فالبنوك مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها.

المبحث الأول: ماهية لجنة بازل

نظرا للأزمات البنكية والمالية التي عرفها القطاع البنكي في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا) والتي خلفت أثار سلبية اختلفت درجة حدتها من بلد لآخر، كان لابد من وجود ضمانات تسمح بممارسة النشاط البنكي الذي يساهم في النمو الاقتصادي لذلك ظهرت لجنة بازل 1 في عام 1974 والتي سمحت بتشكيل قواعد بنكية تضمن سلامة والمنافسة العادية بين البنوك وأعطت اهتماماً متزايداً الحجم لرأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حلة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر مثل القروض والتوظيفات الأخرى وذلك مقابل إلتزام هام وهو ضمان أموال المودعين.

وفي سنة 1995 تم تعديل اتفاقية بازل 2 والتي قامت بمعالجة مخاطر السوق ونتيجة لسلبيات التي ظهرت في هذه الأخيرة أتت بازل في 2010 وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث من خلال عرض كل مقررات لجنة بازل.

المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل الأولى[1]

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس مال والذي عرف باتفاقية بازل 1 وذلك في يوليو 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالمياً، وبعد أبحاث وتجارب تم نسبة عالمية لكفاية رأس مل تعتمد على نسبة رأس مال إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبة بـ 8% وأوصت واللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاثة سنوات بدءاً من 1990 وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك" والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة. ولذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس مال نسبة بازل (نسبة كوك).

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين

الأول: متدنية المخاطر: وتضم دول منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا، المملكة العربية السعودية.

أما المجموعة الثانية: فهي عالية المخاطر، وتظم بقية دول العالم ويعتبر رأس مال البنك المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأن يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة وذلك أن رأس مال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصارف وبناء الثقة خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية.

وتحدد كفاية رأس مال وفقاً الاعتبارات التالية:

- ربط احتياطات رأس مال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانية.

[1] د. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 06، سنة 2006، ص:152.

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين.

أ- رأس المال الأساسي[1]= يشمل (حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) -القيم المعنوية+ الاستثمار في الشركات التابعة.

ب- رأس مال التكميلي= يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسط وطويل الاجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس مال:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس مال الأساسي.
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس مال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة الخطر لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات مدنية (خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).
- الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).
- يشترط بقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقاً عليها ومقدمة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر وأن لا يكون لها صفة المخصص.

[1] د. سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 153.

ثانياً: ترجيح المخاطر[1]

قامت لجنة بازل بإيجاد طريقة لقياس معدل كفاية رأس مال على أساس نظام من الأوزان للمخاطرة، يتم تطبيقه على الفقرات أو المكونات داخل وخارج ميزانية البنك العمومية، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بالأوزان: 0%، 10%، 20% 50%، 100% حسب الأنواع المختلفة من الأصول.

وترجيحات الأصول داخل الميزانية موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم 2-1 : أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية

فئة الأصول	أوزان المخاطر %
- النقدية - المطالبات على الحكومات المركزية المقدمة بعملتها المحلية والممولة تلك العملة. - المطالبات الأخرى على الحكومات منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية والبنوك المركزية. - المطالبات المضمونة بنقدية الأوراق المالية للحكومات المركزية لمنظمة OECD أو المرهونة من قبل الحكومات المركزية المنظمة OECD	%0
مطالبات على المؤسسة قطاع العام المحلية للاستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات	%0، %10، %20، %50 حسب تقدير كل دولة
المطالبات على مصارف متعددة التنمية (البنك الدولي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك التنمية الأسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوربي)، والمطالبات المرهونة أو المضمونة عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها تلك البنوك.	

[1] عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 17.

– مطالبات البنوك المدمجة في منظمة OECD والقروض المضمونة عن طريق منظمة OECD المدمجة للبنوك. – مطالبات على البنوك المدمجة مع بلدان خارج OECD مع استحقاق متبقي لمدة تصل إلى سنة واحدة وقروض مع استحقاق متبقي يصل إلى سنة واحدة المضمونة من قبل البنوك المدمجة مع بلدان خارج منظمة OECD. – مطالبات على مؤسسات القطاع العام غير محلية لمنظمة OECS استثناء الحكومات المركزية والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.	%20
قروض مضمونة بالكامل برهون عقار بنكي إما بالحيازة من قبل المفترض أو استئجاره	%50
– المطالبات على القطاع الخاص. – مطالبات البنوك المدمجة في دول خارج التعاون مع استحقاق القرض منه. – مطالبات على الحكومات المركزية خارج المنظمة (ما لم تكن مقدمة بالعملة المحلية وممولة بتلك العملة). – مطالبات على الشركات التجارية التي يمتلكها القطاع العام. – المباني والمنشئات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة. – العقارات والاستثمارات الأخرى. – أدوات رأس المال التي تصدرها البنوك ما لم يتم خصمها من رأس المال. – جميع الأصول الأخرى.	%100

Source : Bazel commette on Banting Supervision International convergence of capital Measurement on d'capital standards Bazel, July 1998, p p21, 22.

أما بالنسبة لما تتعرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج الميزانية فقد حدد إطار بازل 1 ذلك بوضع نظام لتحويل تلك الأصول إلى ما يعادلها من الائتمان فبالنسبة لهذه الالتزامات يتم ضرب معامل الترجيح الخطر الأصل خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية وعليه يكون معامل التحويل بالشكل التالي:

مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل

الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان × وزن الترجيح المرافق

ومنه يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها والجدول التالي يبين معاملات ترجيح الأصول خارج الميزانية :

جدول رقم 2-2: معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية

الأدوات	معامل تحويل الائتمان
التعهدات مثل الائتمان الجاهز وخط الائتمان التي هي أكبر من سنة واحدة، أو الالتزامات التي يمكن إلغاؤها في أي وقت دون قيد أو شرط.	%10
التعهدات على المدى القصير ذات التصفية الذاتية المرتبطة بالأنشطة التجارية مثل الاعتمادات المستندية المرهونة بشحن بضاعة.	% 20
بعض تعهدات الضمان المرتبطة بصفقات معينة مثل ضمانات حسن الأداء وضمان الطلب، التعهدات الأخرى خطابات الضمان والائتمان الجاهز لمعاملة معينة ذات استحقاق أصلي يفوق مدة تزيد عن سنة، تسهيلات إصدار سندات لأمر وأوراق تجارية قابلة للتجديد و التزامات أخرى.	%50
بدائل الائتمان المباشر مثل ضمانات العامة للديون مثل خطابات الائتمان الجاهز التي تستخدم كضمان مالي للقروض والأوراق المالية والقبولات بما فيها التظهيرات التي تحمل طابع القبولات، اتفاقات إعادة البيع أو إعادة الشراء و عملية التنازل عن الأصول التي يحمل فيها البنك مخاطر ائتمان.	%100

Source :Basel Committee On Banking Supervision , **International Convergence of Capital Measurement and Capital standards** , Basel ,JULY 1988 ,pp21-22 .

وهكذا فإن معدَّل كفاية رأس المال حسب مقرَّرات لجنة بازلI كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال(الشريحة1+الشريحة2)}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \times 100 \geq 8\%$$

ثالثاً: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الأولى

منذ الانطلاق في تطبيق توصيات اتفاقية بازل الأولى سنة 1992 تم تسجيل العديد من الإيجابيات والسلبيات وسنحاول فيما يلي التطرق لها باختصار.

إيجابيات اتفاقية بازل الأولى:

من بين الإيجابيات التي جاءت بها التطبيق العملي لاتفاقية بازل الأولى نذكر ما يلي:

- ساهمت هذه الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي حيث ساهمت في إزالة الفوارق التي كانت سابقاً من خلال تقديمها بمعيار موحد لقياس كفاية رأس المال البنك.
- ساهمت هذه الاتفاقية في جعل البنوك أكثر حرصاً ورشداً في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات الأوزان أقل من حيث المخاطرة والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضاً إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا واجهت صعوبات في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس مال[1].

[1] لعراف فايزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010، ص63.

- ساهمت اتفاقية بازل الأولى من خلال معيار كفاية رأس مال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك كما يسمح هذا المعيار بالمقارنة بين النظام البنكي من بلد لآخر[1].
- رغم الإيجابيات التي جاءت بها الاتفاقية بازل الأولى إلا أنها لم تخل من السلبيات والعيوب.

سلبيات اتفاقية بازل الأولى:

وُجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

- على الرغم من أن مقدرات بازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس الأموال وفقاً لحجم المخاطر التي قد نتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقدرات قد انطوى على تبسيط شديد المخاطر الفعلية المحيطة كالأصول المصرفية، حيث يتم التركيز بصفة أساسية على المخاطر الائتمان[2] التي تتعرض لها البنوك وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط كما لم يتعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

أعطى معيار بازل 1 وصفاً مميزاً لمخاطر مديونات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات ودول وباقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير

[1] أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس مال وفقاً لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 23.

[2] مفتاح صالح ورحال فاطمة، **مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، أيام 09-10 سبتمبر، 2013، إسطنبول.

الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان[1].

- لم تواكب مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- تشجع اتفاقية بازل 1 البنوك على امتلاك الأصول السائلة وبنية السائلة ذات درجة المخاطر المنخفضة واحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.
- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية[2].

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية وتعديلاتها التنظيمية

على الرغم من أن اطار لجنة بازل ثانية يحدد ما يلزم لانتهاج الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك ذات الأنشطة الدولية، إلا أن قواعده ومعاييره تعتبر قابلة للتطبيق في البنوك التي تختلف فيما بينها من حيث مستوى تعدد الأعمال والتعقيد.

أولاً: تعديلات اتفاقية بازل (1995-1998)[3]

في أفريل 1995 أصدرت لجن بازل للإشراف البنكي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس مال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، وقد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن ملف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس مال في جويلية 1988.

---

[1] مرجع نفسه، ص 05.

[2] مصطفى كامل رشيد، **مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2007، ص 254.

[3] طارق عبد العالي حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 155.

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس مال اللازم والتي قد تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعليتين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس مال.

اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية ومن بين المعايير:

1-ضرورة حساب المخاطرة يومياً.

2-استخدام معامل ثقة > 99%.

3-أن يستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.

4-أن يشمل النموذج فترة مراقبة داخلية مدتها عام على الأقل

ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثانية[1]

بعد إصدار اتفاقية كفاية رأس مال في عام 1988 لم يتوقف عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، فأصدرت في عام 1997 عدة وثائق متعلقة بمبادئ وقواعد الإدارة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة عليها واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، وبعد صدور اتفاقية بازل الأولى جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية فضلاً عن تعدد الأزمات المالية مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فجاء الاعداد لتعديل اتفاقية بازل الأولى وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي فصدرت بازل 2 التي تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام تقدمت لجنة بازل في عام 2001 بمقترحات أكثر تحديداً

[1] نشرة نوعية تصدرها معهد الدراسات المصرفية، **بازل الأول وبازل الثانية**، مجلة الإضاءات، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسة الخامسة، العدد 4.

وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من قبل المختصين والهيئات قبل نهاية شهر مايو 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية العام لكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005.

وبالنسبة لكفاية رأس مال فقد سمحت الاتفاقية للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، كما منحتها المرونة في التطبيق ومع أن التطبيق أبقى على معدل الملاءة الاجمالية 8% إلا أنه أدخل بعض التعديل على مكونات النسبة.

ثالثاً: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II

الدعامة الأولى: طريقة متحدثة لحساب المرجح بالمخاطر من خلال قسمة رأس مال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية) ووردت معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها في التقرير الأخير للجنة بازل.

إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا وقد صنفا لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

الدعامة الثانية: المتابعة الرقابية[1]

تعد المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس مال من قبل الجهات الرقابية والاشرافية أحد الدعائم الثلاث التي يقوم عليها إنفاق بازل ويهدف المحور الثاني فيما يتعلق بمسألة الإشراف والرقابة إلى مراجعة وفحص وضع رأس المال وكذلك استراتيجية البنك والإجراءات الداخلية المتبعة وذلك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر التي يواجهها، ومع الاستراتيجية التي ينتهجها البنك للتعامل مع تلك المخاطر.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

الركيزة أو الدعامة الثالثة والأخيرة من الركائز الثلاثة التي يتكون فيها إطار كفاية رأس المال الجديد تتعلق بتحقيق الانضباط السوقي لما يكفل ويحقق هدف الحفاظ على سلامة وقوة الأنظمة المصرفية وتهدف الركيزة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح.

وتجدر الإشارة هنا أن لتحقيق الانضباط الفعال للسوق ضرورة توافر نظام دقيق للمعلومات ونظم محاسبية دقيقة، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

مما سبق نستنتج أن بازل II بدعائمها الثلاثة لها انعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها وتحمل العديد من الإيجابيات يمكن إيرادها فيما يلي[2]:

أ- تحمل نظرة متكاملة للمخاطر: لم تقتصر على مخاطر الائتمان والسوق وإنما امتدت إلى مخاطر التشغيل، والتعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السلبية للبنك والتحقق من الوفاء بها.

[1] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 17-18.

[2] Michel Pébereau, « **les en Joux de la réforme du ratio de solvabilité » revue d'économie financière**, n°73, volume 4-2003, pp130-131.

ب- حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: غلب على تقدير المخاطر في اتفاق بازل التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي، وجاء اتفاق بازل II لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد المخاطر المرتبطة بنشاطها.

ج-إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: إذا كان اتفاق بازل I يميز بين مجموعتين من الدول من حيث مستلزمات رأس المال، فإن اتفاقية بازل II انتقدت بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر، كما وفرت مزيداً من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس مال فيما يتعلق بكيفية قياس المخاطر، مما يجعلها تختار الطرق الأقرب إلى ظروفها.

بشكل عام فإن اتفاقية بازل II شكل في مضمونها قاعدة صلبة لحساب رأس مال القانوني للبنوك وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية ورغم أهمية ما جاءت به هذه الاتفاقية، إلا أن هذا لم يمنع من وقوع أزمة مالية عالمية منذ سنة 2007، نتج عنها تعثر الديون بشكل واسع مما عرض المستثمرين والمودعين لخسائر كبيرة.

رابعاً: أسباب الأزمة المالية على ضوء اتفاقية بازل II [1]:

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل II في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي، وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية.

ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتماداً على بازل II فيما يلي:

أ- نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكشفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جداً بالمقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك، ويعود السبب

[1] نجاة حياة، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013، جامعة جيجل، ص 278.

في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة.

ب- عدم كفاية شفافية السوق: بينت الأزمة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر.

كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر، وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد[1].

ج-إهمال بعض أنواع المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك الهديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت بنسبة هامة من نشاط البنوك نظراً للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

د-نقص في سيولة البنوك: لقد كان من نتائج سابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق وإهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبياً عليها إذا لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

هـ-المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:

حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس مال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصل ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال

[1] Panayôtes Gaveras, **le B.A- Bades Notes Financière & Développement**, Mars 2012, pp 34-37.

أعلى من الواقع، علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق.

و-الإفراط في المديونية: لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال .

مما سبق يمكن القول أن اتفاقية بازل II قد كان لها دور كبير في إحداث الأزمة المالية، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك لتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية، ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III. رغم أن اتفاقية بازل II لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم[1].

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة

بعد فشل مقررات لجنة بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات التي يقوم عليها إطار بازل (2) ومن خلال سلبيات بازل الثانية أتت بازل الثالثة والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل.

أولاً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة[2]

1-إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس مال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%

[1] نجاة حياة، مرجع سابق، ص 279.

[2] معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية**، السلسلة الخامسة، العدد 5 ، الكويت، ديسمبر 2012، ص 3.

على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن نسبة 2% وفق اتفاقية بازل (2).

2-تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الذي يحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لوظيفتهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

3-وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و 25% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد الأدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالالتزاماتها تجاه العملاء.

4-رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ويتم العمل تدريجياً بهذه الإجراءات إعتباراً من جانفي عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

5-متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن التغطية المحورية للإصلاح المقترح في زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وترتكز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب فوراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في ‘جمالي رأس المال البنك.

6-شمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين حيث

يتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

7-وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء لمتطلبات السيولة[1].

الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة وتحسب نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه ويجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها توفير موارد السيولة مستقرة للبنك وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر الأصول ويجب أن لا تقل عن 100% .

8-وقد أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%[2].

وخلاصة القول أن بازل 3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر إستقرار وتقسم إلى مايلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية: وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات والارباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية.
- الشريحة الثانية.
- قامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء **الشريحة** الثالثة من رأس المال.

[1] محمد بورنان وآخرون، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة، واقع وآفاق مقررات بازل** 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.

[2] فلاح كوكش، **اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 2.

2-قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءاً من عام 2013 إلى غاية 2019

وذلك وفق ما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطرة إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة للمخاطرة من 4.5% إلى 6%.
- إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال للإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5% وسوف يستخدم لغايات الحد من تنويع الأرباح.
- رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5% رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

3-إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرار.

4-أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية.

ثانياً: محاور اتفاقية بازل الثالثة

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[1]:

1-ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصراً على رأس المال المكتتب به والارباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير المقيدة بتاريخ استحقاق، وأسقطت لجنة بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عدا بالاتفاقات السابقة.

[1] فلاح كوكش ، مرجع سابق، ص 3.

2-تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل السندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

3-تدخل لجنة بازل في المحور الثالث بنسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف إلى رفع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي.

4-يهدف المحور الرابع إلى دون إتباع البنوك سياسات اقراض مواكبة أكبر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتحليل مداه الزمني.

5-يعود المحرر الخامس لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح إعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية كتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً.

أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ثالثاً: الإجراءات والترتيبات الانتقالية

إضافة إلى التعديلات السابقة، اتفق المحافظون ومسؤولو الرقابة البنكية على الترتيبات الانتقالية لتنفيذ هذه المعايير الجديدة، وذلك من أجل مساعدة القطاع المصرفي على تلبية هذه المستويات المرتفعة لرأس المال مع المحافظة على استمرارية تزويد الاقتصاد بالقروض نلخص الترتيبات في الخطوات التالية[1]:

[1] Comité de bale sur le contrôle bancaire**, Le groupe des gouverneurs de banque central des responsables de contrôles bancaire relève les exigences internationales de fonds propres**, communiqué de presse, du 12 sep, p03, à partir du site : www.bis.org

يبدأ التنفيذ على المستوى الوطني للبلدان الأعضاء انطلاقاً من أول جانفي 2013 حيث يتوجب عليها إدراج هذه القواعد ضمن قوانينها ولوائحها ذات الصلة قبل هذا التاريخ، كما يتعين على البنوك قبل هذا التاريخ كذلك تلبية المتطلبات الجديدة للحدود الدنيا التالية من حيث الأصول المرجحة كأوزان المخاطر:

- 3.5% بالنسبة للأسهم العادية/ الأصول المرجحة كأوزان المخاطرة[1].
- 4.5% بالنسبة للشريحة الأولى/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.
- 8% بالنسبة لإجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

الجدول رقم 2-3: الترتيبات الانتقالية لمتطلبات رأس المال وفق بازل III

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	جانفي 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
هامش التحوط لرأس المال				%0.63	%1.25	%1.88	%2.5
حد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس المال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.13	%5.75	%6.38	%7
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال الفئة 1	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.63	%9.25	%9.88	%10.5

المصدر: بنك التسويات الدولية

في كل الحالات تاريخ البداية هو الأول من جانفي.

[1] Ibid. p03.

سيتم تنفيذ المتطلبات الدنيا للحد الأدنى فيما يتعلق بالأسهم العادية والشريحة الأولى بشكل تدريجي بين الأول من يناير 2013 والأول من يناير 2015 وفي الأول من جانفي 2013 ينتقل الحد الأدنى المطلوب المرتبط بمستوى الأسهم العادية من 2% (المستوى الحالي) إلى 3.5% وبالنسبة للشريحة الأولى سترتفع من 4% إلى 4.5% ليصل المتطلبين في الأول من جانفي 2014 على التوالي إلى 4% (أسهم عادية) و5.5% (بالنسبة للشريحة الأولى)، ثم إلى 4.5% و6% في الأول من جانفي 2015.

إجمالاً وبالنسبة لمجموع رأس المال، فالمستوى الحالي هو بنسبة 8% يبقى دون تغيير ولا يتطلب إذا إجراءات انتقالية، أما عن الفرق بين المتطلبات الكلية 8% وتلك المتعلقة بالشريحة الأولى، فيمكن تغطيته من خلال عنصر رأس المال التكميلي (الشريحة الثانية)، وبأنواع أخرى لرأس المال ذات النوعية الممتازة.

المبحث الثاني: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية وفق لمتطلبات اتفاقية بازل

شهدت المؤسسات المالية المصرفية تطورا على مستوى العالم وفي ظل هذه التطورات تفاقمت المخاطر من جهة وعجز سبل التغطية التقليدية في التخلص من جهة ثانية، هذا ما دفع إلى تأسيس حقل معرفي جديد عنوانه "إدارة المخاطر" ليشكل العمود الفقري للثقافة المالية الجديدة التي تستلزم وضع استراتيجيات، الاعتماد على أسلوب علمي في قياس المخاطر وعلى كفاءة وخبرة العاملين فيها وتفعيل وظيفة المصارف في حل الأزمات ذلك للوصول إلى الإدارة السليمة للمخاطر في المؤسسات المالية.

المطلب الأول: تعريف وأهداف وخطوات إدارة المخاطر الائتمانية

أولاً: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

تعددت تعاريف إدارة المخاطر الائتمانية ومنها:

- "هي المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".
- "بأنها تغطية كل من عملية صنع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني ومتابعة الالتزامات الائتمانية وكل عمليات المراقبة ورفع التقارير"

ويمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1-هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية للمخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.

2-هي استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من آثار المخاطر على البنك.

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي للمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي وأنظمت قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارة البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها[1].

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية

فالهدف الأساسي هو "قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائياً وتتمثل في:

1-تحديد تركز المخاطر وإتلافها.
2-تحديد المخاطر الائتمانية مراقبتها وإلغاءها.
3-إدارة الفجوات بغرض إدارة السيولة وتعظيم الربحية.
4-استيفاء كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسة تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية* للائتمان والسيولة.

[1] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 9.

*الأسقف الاحترازية هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي والتي على المؤسسات التي تمنع الائتمان إحترامها حسب الحد الأقصى أو الحد الأدنى المحدد من طرف اللجنة المصرفية وذلك من أجل ضمان سيولتها اتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعاً من ثقة.

- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة كالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ثالثاً: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بالتقيد بالمبادئ التالية[1]:

- يتعين أن يتولى البنك اهتماما كبيراً بمخاطر الائتمان وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر.
- يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال، ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها سياسة البنك الائتمانية.
- محاولة منع حدوث خسائر في المخاطر الائتمانية، ويتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك.
- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك.
- التأكد من إجراءات الموافقة الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية ومراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.
- التأكد من توفر المصادر العينية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.
- يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال.

[1] سمير الخطيب ، مرجع سابق، ص 130.

المطلب الثاني: معايير إدارة المخاطر الائتمانية[1]

أكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي المخاطر الائتمانية وتقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة المخاطر الائتمانية والتي هي عملية يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها في البنك ومن أهم معايير نذكر منها:

1-توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.
2-توفر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
3-توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته.
4-توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان.

وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية

يعني موافقة مجلس الإدارة على الاستراتيجيات والسياسات الهامة لمنح الائتمان بالبنك وتتضمن الاستراتيجية والمناسبات الهامة لمنح الائتمان في:

1-مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر ومستوى الربحية نتيجة ذلك.
2-تحديد أنواع الائتمان المصرفي الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات والمناطق الجغرافية الممكن منحها للائتمان.
3-وضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وأسس تسعير الائتمان.
4-تحديد إرشادات عن (نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول) و (نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إحمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية).

[1] مرجع نفسه، ص 132.

5-تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقديمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات[1].

الفرع الثاني: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى المعايير الملائمة لمنح الائتمان وكذلك الحدود التي يتم الالتزام بها لدى منح الائتمان.

المعايير الملائمة لمنح الائتمان: ومن أهم تلك المعايير ما يلي[2]:

1-معلومات كافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب القرض وإمكانية ائتمانياً وفقا لنظام التصنيف الداخلي بالبنك.
2-الأهلية القانونية لطالب القرض لتحمل اللإلتزام وكذلك السمعة والخبرة والغرض من القرض.
3-مصادر السداد والتدفقات النقدية المتوقعة.
4-طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية كطالب القرض للصناعة، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية.
5-مدى الالتزام بسداد الالتزامات السابقة.
6-العلاقة بين المخاطر والربحية.

الفرع الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته

حيث يتوجب العمل على توفير ما يلي:

1-توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان ومستندات المديونية.
2-متابعة التنفيذ الائتمان وفقاً للشروط الائتمان.

[1] خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرفي**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، -(عمان)، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص 90.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 135.

3-التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على (منح الائتمان ومتابعة مدى جودته- تسعير الائتمان-تحديد الخصائص المحفظة الائتمانية والتركزات-تحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات).

الفرع الرابع: توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي[1]:

1-نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ومتابعته ومدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان ومدى جودة المحفظة الائتمانية ومدى سلامة نظام التصنيف الائتماني.

2-رقابة الداخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية وفي الإجراءات الائتمانية وفي الحدود الائتمانية.

3-وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر.

المطلب الثالث: استراتيجية تقييم مخاطر الائتمان

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في الوقت الحاضر نظراً لأهمية وخطورة منح الائتمان فالبنوك تعمل على وضع منهاج لها يستهدف قياس المخاطر الائتمانية للتعرف عما إذا كانت المخاطر مقبولة أم غير مقبولة مع تحديد السعر المناسب استيفائه مقابل تلك المخاطر، فالبنوك تنظر إلى سعر الفائدة على أنه يقابل تكلفة التمويل والمصروفات الإدارية إضافة إلى القدر الذي تراه مناسباً لتأمين نفسها ضد المخاطر الائتمانية.

أولاً: أسس منح الائتمان المصرفي[2]

تتبنى البنوك أحد المنهجين التاليين أو كليهما كأساس لمنح الائتمان المصرفي كما بينها (سليمان 1981): الأولى منهاج حذر يستهدف تقليل حجم المخاطر الائتمانية للعمليات

[1] Basel committee on banking supervision, **credit transfer**, bonk, for international settlements, press and commination, Ch. 4002, Basel, 2008, p 15.

[2] د/ شريف مصباح أبو كرش، **إدارة المخاطر الإئتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العلمي الأول، المعهد لكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل، فلسطين، يومي 8-9 ماي، 2005، ص 10-11.

التي تحمل الشك في إمكانية استردادها عند الاستحقاق ويوجه ضابط الائتمان وفقاً لذلك جهوده إلى تلاقي أية خسائر سابقة فيها ولا يميل إلى الدخول في مجالات لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عنها.

الثانية: منهاج ينظر إلى المخاطر الائتمانية أنها جزء عادي من نشاط البنك ويقوم بمواجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات الائتمانية عن طريق التي تتزايد فيها المخاطر والهدف من وراء ذلك تنمية نشاط البنك وعملياته الائتمانية مما يسمح بانخفاض بنية القروض والتسهيلات المشكوك تحصيلها إلى إجمالي القروض.

ثانياً: تسعير منهاج الائتمان

وفي إطار تطبيق منهاج تسعير المخاطرة الائتمانية فقد أشارت أنه يتم إعداد قائمة تحتوي على العناصر اللازمة لتقييم طلب القروض، وفقا لأهميتها النسبية ويحدد المجموع النهائي لها والفئة التي يدخل في إطارها طلب الائتمان، فإذا كانت سياسة البنك الائتمانية مع الائتمان لزبائنها حتى الفئة المقبولة والتي لا تتجاوز نسبة الشك في استرداد الأموال 30% فمثلاً: يمكن تقييم الزبائن إلى ثلاثة فئات:

1-فئة (أ) تنطوي على قدر من الشك لا يزيد عن نسبة 10%.
2-فئة (ب) تنطوي على قدر من الشك لا يزيد عن نسبة 20%.
3-فئة (ج) تنطوي على قدر من الشك لا يزيد عن نسبة 30%.

ويحدد لكل فئة التكلفة الإدارية للائتمان وذلك بالإضافة إلى هامش متدرج مع تزايد المخاطر والشكوك وذلك للوصول إلى سعر الفائدة المطلوب.

ثالثا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية

بالنسبة لأساليب قياس الائتمان في اتفاق بازل 1، فإن أوزان المخاطر المحددة من قبل لجنة بازل تستخدم مقياسا واحد يناسب الجميع، بينما طرح اتفاق بازل 2 ثلاثة طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي الأسلوب النمطي أو المعياري وأسلوب التصنيف

الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف الداخلي المتقدم ويتم مناقشة هذه الأساليب الثلاثة كما يلي[1]:

أسلوب التصنيف النمطي:

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة.

وبموجب هذا المعيار، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال "الأساسي والمساند" وتم الإبقاء على معدل كفاية رأس المال 8%، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان.

وفي إطار هذا الأسلوب، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها.

أولاً: الشروط أو المعايير الواجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني

حدد اتفاق بازل 2 بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية ومن هذه المعايير:

الموضوعية: يجب أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشدداً ونظامياً، وخاضعاً لنوع من التحقق والتأكد استناداً إلى التجربة التاريخية.

أضف إلى ذلك، أن التقديرات يجب أن تخضع على المراجعة المستمرة، وتستجيب إلى التغيرات في المركز المالي.

الاستقلالية: يجب أن تكون مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي مستقلة كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر في التصنيف الذي نتوصل إليه، كما تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة.

[1] حشاد نبيل، مرجع سابق، ص 33.

الدخول الدولي /الشفافية: يجب أن تتاح هذه التقديرات لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية، وأن الأسلوب العام المستخدم من قبل مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي يجب أن ينشر علنا إلى الجمهور.

الإفصاح: يجب أن تفحص مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي عن المعلومات خاصة بأساليب تقديرها، والنسبة الفعلية للخسارة والتعديلات في التصنيف الائتماني.

المصداقية: تستمد المصداقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها أعلاه.

الموارد: يجب أن تمتلك مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي الموارد الكافية التي تمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية عالية الجودة.

درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل وفقاً لمؤسسة Standard & poor's العالمية[1]

وتتمثل في الدرجات التالية:

AAA: أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية، تتمتع المنشأة في هذا المستوى من التقييم بقدرة فائقة على سداد الالتزامات من الأقساط والفوائد في مواعيدها، بالمقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها.

AA: درجة تقييم عالية جدا للملاءة الائتمانية، وتشير إلى قدرة قوية جدا لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها.

A: درجة تقييم عالية للملاءة الائتمانية، وهذا التصنيف يعكس قدرة قوية لمنشأة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في موعدها، لكنها أكثر عرضة لآثار تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

[1] ميرفت علي أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل2"**، دراسة تطبيقة على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007-2008، ص 101.

BBB: درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية، وهي تشير إلى أن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها مرضية، مقارنة بآخرين عليهم التزامات في الدولة ذاتها، لكن احتمال تأثرها بتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية أكبر بكثير من قدرة منشأة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

BB: ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، وفي نطاق هذه الدولة تُعتبر التزامات المنشأة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حد ما، كما أن القدرة على سداد المستحقات في موعدها ستظل عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

B : يشير هذا التصنيف إلى ازدياد الشكوك في قدرة منشأة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في موعد استحقاقها، لا تتوفر حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

ثالثاً: معايير التصنيف الائتماني والجدارة الائتمانية هي[1]:

- درجة استقرار الصناعة.
- القدرة التنافسية للمنشأة.
- المركز المالي وهيكل التمويل ونتائج الأداء المالي والتشغيلي والتدفقات النقدية للمنشأة.
- الإدارة والرقابة الداخلية، الأرصدة المستحقة السداد.

رابعاً: ترجيح الأصول بأوزان المخاطر

يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعاً للتقييم الائتماني للعميل حسب تبويب التسهيل، وتتراوح أوزان المخاطر (0%، 20%، 50%، 100%، 150%) وفيما يلي ملخص أوزان المخاطر في الجدول التالي[2]:

---

[1] مرجع نفسه، ص 103.

[2] موسى عمر مبارك ابو حميمد، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقته بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2008،ص33.

جدول رقم 2- 4 ترجيح الاصول باوزان المخاطر

مطالبات على	AAA to AA	A to A	BBB to BBB-	BB+ to B-	أقل من - B	غير مصنف
الحكومات	%0	%20	%50	%100	%150	%100
منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقا للخيار الأول أو الخيار الثاني للمطالبات على المصارف. وإذا ما اختير الخيار الثاني، يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفقا للمطالبات على المصارف، ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
المصارف (الخيار الأول)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصارف (الخيار الثاني) المطالبات لأكثر من 3شهور	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المصارف (الخيار الثالث) المطالبات أقل من شهور	%20	%20	%20	%50	%150	%20
منشآت الأوراق المالية	تعامل مثل معاملة المطالبات على المصارف، ويشترط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات					
مطالبات على	AAA to AA	A+ to A	BBB+ to BBB-	BB+ to BB-	أقل من BB -	غير مصنف

.

الشركات	%20	%50	%100	%150	%100
مطالبات واردة ضمن محافظ التجزئة القانونية	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%				
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر 35%للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا. قد يطلب المراقبون من المصارف أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال				
القروض المضمونة بعقارات تجارى	باستثناء الأسواق المتقدمة Well-Developed Markets وبعد موافقة المصرف المركزي، يسمح بترجيح الأصول بوزن 50%للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيم				
القروض التي مضى موعد استحقاقها	وزن مخاطر 150%إذا ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20%من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر 100%عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20%من رصيد الدين القائم. وزن مخاطر يبلغ 100%ويمكن خفضها إلى 50%بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50%من رصيد الدين القائم				
الأصول الأخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100%				

المصدر: موسى عمر ابو حميمد، مرجع سابق، ص33.

2-أساليب التقييم الداخلي

ويتم استخدامها بمعرفة البنك نفسه بشرط اقرار الأسلوب من السلطة الرقابية وينقسم هذا الأسلوب الى قسمين هما

أ -الطريقة الأساسية FIRB

تسمح للبنوك بتقدير احتمال تخلف العميل عن السداد، ويقوم المراقبون بتقديم المدخلات، وتترجم النتائج الى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة ،التي تشكل **اسس تحديد متطلبات الحد الادنى لراس المال** .

ب-الطريقة المتقدمة AIRB

تسمح للبنك الذي يتوفر له نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر، بتقديم المدخلات الاخرى الضرورية، ويتم وفق الطريقتين ربط بين احتياجات راس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية ، وتتيح كلا الطريقتين قياس مدى تعرض لمخاطر الشركات والدول والمخاطر المصرفية

جدول رقم2-5: أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي و التصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	المنهج الأساسيIRBF	المنهج المتقدمIRBA
احتمال التعثر PD	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.	تحسبها البنوك بناء على تقديرتها الذاتية.
الخسائر الناجمة عن التعثر LGD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديرتها الذاتية.
قيمة القرض عند التعثر EAD	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديرتها الذاتية.
تاريخ الاستحقاق M	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يقررها البنك المركزي.	تحسبها البنوك بناء على تقديرتها الذاتية.

المصدر : حفيان جهاد ، مرجع سابق ، ص42 .

3-النظر مستقبلا في دراسة امكانية الاعتماد على ماتقوم به البنوك الاكثر تطورا من اتباع اساليب احصائية متطورة لتقديم وتقدير حجم المخاطر الائتمانية وخسائر القروض و راس المال المطلوب

خلاصة الفصل:

يعتقد البعض أن اهتمام بموضوع كفاية رأس مال يعود الى ازمة الديون العالمية في بداية الثمانيات حيث يعتبر سبب الحقيقي والوحيد في صدور اللجنة بازل الاولى وبعد تكرار تلك الازمات قامت اللجنة بتعديلات ما أدى الى صدور اتفاقية بازل الثانية ونضرا لسلبيات هذه الأخيرة برزت لجنة بازل ثالثة.

أما بالنسبة الى مبادئ ادارة المخاطر الائتمانية وفقا مقررات لجنة بازل فهناك مجموعة من المعايير لإدارتها من بينها توفر مناخ الملائم لإدارتها بالإضافة سياسات وإجراءات متبعة في إدارة المخاطر.

هناك عدة أساليب لتقييم المخاطر الائتمانية وفقا اتفاقية بازل ثانية والمتمثلة في أسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية والمتقدمة وبالإضافة الى معالجة هذه المخاطر من أجل تخفيف من حدتها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد

تشكل المصارف شريان الحياة الاقتصادية، حيث أنها تجلب الموارد من وحدات الفائض المالي لتعمل على استخدامها في مختلف أوجه الاستثمار في وحدات العجز المالي، وبذلك تمارس البنوك دور الوساطة و منه تستمد مقومات لبقائها واستمرارها، وأثناء ممارسة البنوك لنشاطاتها فإنها تواجه مخاطرا قد تهدد كيانها و تؤثر عليها، إذ تعتبر مخاطر الائتمان من أبرز المخاطر التي تواجهها البنوك، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة، حيث تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية.

فبعد ما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة خلال الفصلين الأول والثاني، وتناولنا فيهما الجوانب النظرية الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك التجارية وكيفية تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية، تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة ميدانية استبيانية للبنوك التجارية منها بنك بدر وبنك الخليج في ولاية المسيلة وهي تعتبر دراسة مكملة للجانب النظري.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

يعتبر هذا الجانب تمهيدا لمرحلة التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة ولنتائج الاستبيان واختبار الفرضيات حيث سنتناول من خلاله كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وهيكل الاستبيان إجراءات صدق الأداة تفريغ وتحليل البيانات.

المطلب الأول: مكونات ومنهجية الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين في بنوك تجارية أما المستجوبين فكانوا مزيج بين مختصين في إدارة المخاطر وموظفين في البنك وإداريين، أما بالنسبة للبنوك المشاركة في الإجابة فهم :

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- ✓ بنك الخليج بالمسيلة.

ثانيا: عينة الدراسة

قمنا بتوزيع 45 استمارة لكن تم استرجاع سوى 40 استمارة، من بين مجموع الاستمارات المرجعة تم الغاء 5 استمارات لأنها كانت تتخللها بعض الفراغات لم يتم استغلالها وبالتالي أصبحت غير مفيدة.

جدول رقم 3-1: الإحصاءات الخاصة بالاستبيان

طبيعة الاستبيانات	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	45	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	40	%88.89
عدد الاستبيانات الملغاة	5	%11.11
عدد الاستبيانات الصالحة	35	%77.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

ثالثا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالبنوك التجارية لولاية المسيلة لمعرفة مدى الالتزام بمقررات بازل II من وجهة نظر موظفين وخاصة الإداريين المتواجدين بالبنك.

الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة سنة 2015.

المطلب الثاني: إعداد الاستبيان ومعالجة بياناته

أولا: إعداد الاستبيان

يمثل الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع والمتمثلة في آراء ووجهات نظر كل موظفي البنوك التجارية، ولكي يكون الاستبيان دقيق ومنظم في شكله العلمي، فقد تم إعداد الاستبيان انطلاقا من الجانب النظري والدراسات السابقة ثم صياغة مجموعة من الأسئلة، مراعين في ذلك إشكالية البحث والفرضيات، وبعد الانتهاء من صياغة الاستبيان قمنا بتوزيع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في الدراسة للقيام بتحكيمه للتأكد من وضوح الأسئلة وإضافة بعض الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار وبعد ذلك قمنا بتصحيح الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة عن طريق التسليم المباشر لأفراد العينة.

ثانيا: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل هذا القسم على البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع وأحتوى على، الجنس، العمر، الخبرة، المؤهل العلمي.

القسم الثاني: الذي من شأنه أن يعالج مشكلة الدراسة وأحتوى على 24 سؤال وتناول المحاور التالية:

المحور الأول: تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان ويتضمن المحور 5 أسئلة.

المحور الثاني: تتبع إدارة المخاطر الائتمانية إجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية ويتضمن المحور 6 أسئلة.

المحور الثالث: تتمثل أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 في الاسلوب النمطي الموحد و أساليب التقييم الداخلية ويتضمن المحور 3 أسئلة.

المحور الرابع: مدى تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية ويتضمن المحور 10أسئلة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمحاور الاستبيان واختبار الفرضيات

بغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

أولا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

أ- الجنس:

جدول رقم 3-2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%النسبة
ذكر	23	65.7
انثى	12	34,3
المجموع	35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن فراد العينة تتوزع حسب متغير الجنس بنسبة65.7 لصالح الذكور وبنسبة 34.3 لصالح الإناث.

شكل رقم 3-1 : تمثيل بياني لأفراد العينة حسب الجنس

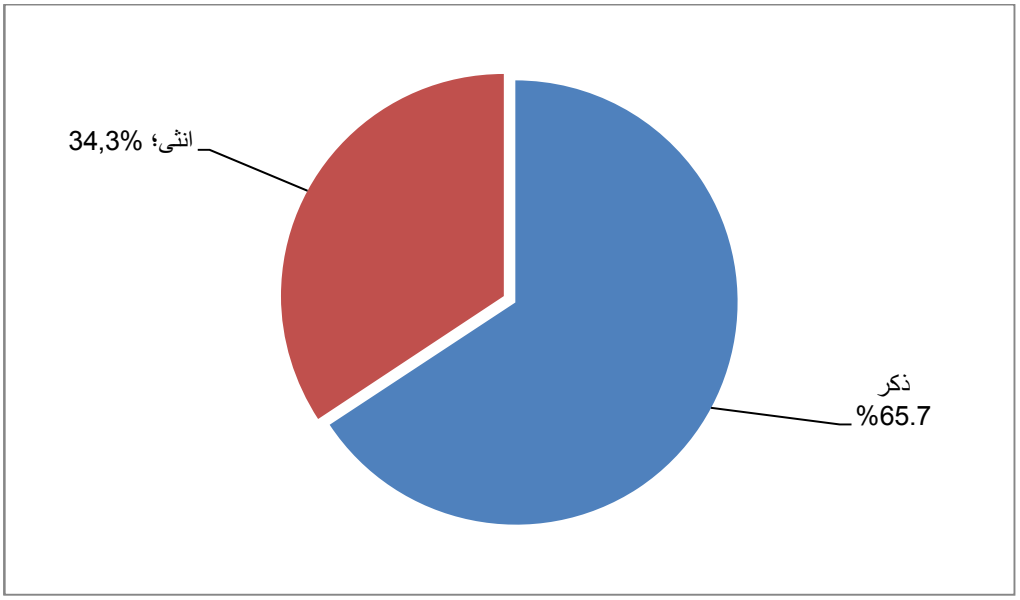

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

ب-العمر :

جدول رقم 3-3: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	%النسبة
أقل من 30 سنة	15	42,9
من 30 إلى 40	9	25,7
من 40 إلى 50	8	22,9
أكثر من 50	3	8,6
المجموع	35	100,0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب العمر بأكبر نسبة وهي 42.9% للأشخاص الذين أعمارهم أقل من30 سنة ثم تليها نسبة 25.7% للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة ثم تأتي نسبة 22.9% للأشخاص الذين تتراوح

أعمارهم بين 40 و50 سنة ثم في الأخير الأشخاص الذين أعمارهم تفوق 50 سنة بنسبة 8.6%.

شكل رقم 3-2: تمثيل بياني لأفراد العينة حسب العمر

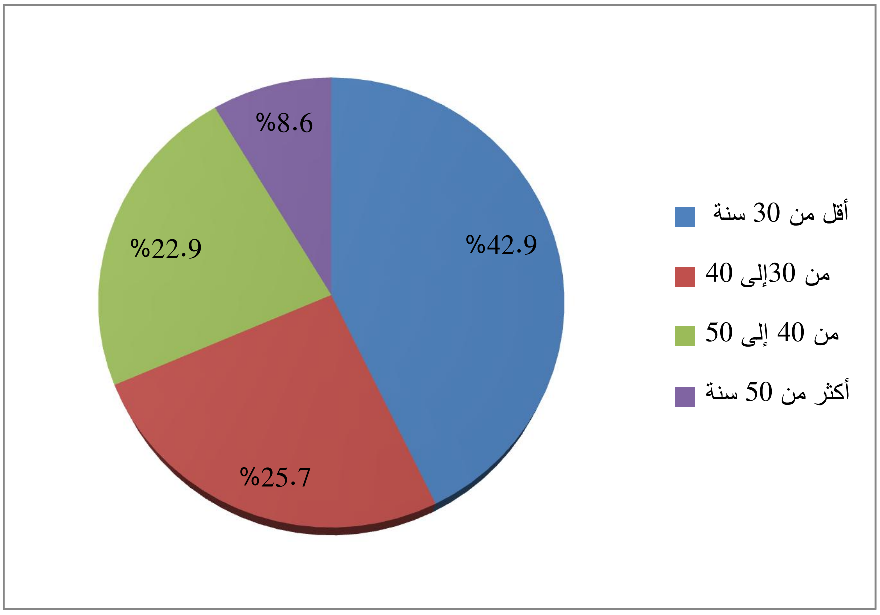

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

ت-الخبرة :

جدول رقم 3-4: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	11	31,4
من 5 إلى 10 سنوات	10	28,6
من 11 إلى 15 سنة	3	8,6
أكثر من 15 سنة	11	31,4
المجموع	**35**	**100,0**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب الخبرة بأكبر نسبة وهي 31.4% للأشخاص الذين يملكون خبرة أقل من30 سنة وتتساوى نفس النسبة

للأشخاص الذين يملكون خبرة أكثر من 15 سنة ثم تليها نسبة 28.1% للأشخاص الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنة ثم في الأخير الأشخاص الذين تترواح خبرتهم من 11 إلى 15 سنة بنسبة 8.6%.

ث-المؤهل العلمي

جدول رقم 3-5: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	%النسبة
ليسانس	18	51,4
ماستر	10	20
ماجستير	7	28.6
المجموع	**35**	**100,0**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب المؤهل العلمي بأكبر نسبة وهي 51.4% للأشخاص الذين يملكون شهادة الليسانس ثم تليها نسبة 28.6% للأشخاص الذين يملكون شهادة الماجيسيتر ثم تأتي نسبة 20% للأشخاص الذين يملكون شهادة الماستر.

ثانيا: الخصائص السيكومترية للاستبيان

أ- صدق الاستبيان :

يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقام الطالب بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال؛ الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

1-صدق المحكمين:

تم عرض أداة الدارسة (الاستبيان) في صورتها الأولية قبل نشرها لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات علمية وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- مدى شمولية الاستبيان لمعالجة مشكل الدراسة.
- ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديد. وفي الأخير، وبناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجاب الطالب لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم. وتمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي (أنظر ملحق رقم1).

2-صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة استطلاعية بلغ حجمها 13، وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها كما يلي:

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:** تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

جدول رقم 3-6: يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الأول، والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
1	عدم توفر ملاءة مالية للعميل يعرض البنك لمخاطر ائتمانية	0,781**	دال
2	قيام المصرف بأخطاء والمتمثلة في عدم حجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية تعرضه لمخاطر ائتمانية عالية	0,741**	دال
3	عدم توفر نية السداد للعميل يحمل البنك مخاطر ائتمانية	0,880**	دال
4	تعتبر سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان	0,547**	دال
5	يحدد البنك سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء بحيث لايتم تجاوزه	0,578*	دال
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)	

قيمة r الجدولية : 0.661 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 12 // قيمة r الجدولية : 0.532 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 12

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** تتبع إدارة المخاطر الائتمانية إجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

جدول رقم 3-7: يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني، والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
6	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتوقع الخسائر المحتملة	0,736**	دال
7	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر	0,844**	دال
8	تهتم إدارة المخاطر بالتنسيق بين كافة الإدارة البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها	0,851**	دال
9	تقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر بشكل دوري	0,795**	دال
10	وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في البنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.	0,599*	دال
11	تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هده المخاطر	0,623*	دال
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)	

قيمة r الجدولية : 0.661 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 12 // قيمة r الجدولية : 0.532 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 12 .

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: تتمثل أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 في الاسلوب النمطي الموحد و أساليب التقييم الداخلية.

الجدول رقم 3-8: يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث، والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
12	يعتمد البنك على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر الائتمانية .	0,540*	دال
13	يعتمد البنك على الأسلوب التقييم الداخلي الأساسي في قياس مخاطر الائتمانية .	0,637*	دال
14	يتوفر البنك على نظام داخلي متطور لتقييم مخاطر الائتمان	0,620*	دال
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)			

قيمة r الجدولية : 0.661 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 12 // قيمة r الجدولية : 0.532 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 12 .

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع:** مدى تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية.

جدول رقم 3-9: يوضح معاملات الارتباط، بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع، والمعدل الكلي لفقراته.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
15	يتم الالتزام بمقررات بازل 2 والاعتماد عليها في البنك.	0,710**	دال
16	إن تطبيق مقررات بازل 2 يؤمن حماية كبيرة لتفادي مخاطر نقص السيولة والخسارة .	0,842**	دال
17	تعزز مقررات بازل 2 ثقافة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .	0,785*	دال
18	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل 2 وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك .	0,801**	دال
19	يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة للمخاطر الائتمانية.	0,710*	دال
20	تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل متقدمة.	0,810**	دال

21	يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الإفصاح لدى البنك،والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح .	0,752**	دال
22	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.	0,783**	دال
23	يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل 2	0,552*	دال
24	يلتزم البنك بقواعد الشفافية والانضباط وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق .	0,902**	دال
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)	

قيمة r الجدولية : 0.661 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 12 // قيمة r الجدولية : 0.532 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 12 .

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته دالة إحصائيا، حيث قيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر فقرات المحور صادقة ومتسقة داخليا، لما وضعت لقياسه.

3-صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم3-10: يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

الرقم	المحور	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
01	**الأول**	0,777*	**دال**
02	**الثاني**	0,801**	**دال**
03	**الثالث**	0,610*	**دال**
04	**الرابع**	0,888**	**دال**

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)	** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

قيمة r الجدولية : 0.661 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 12 // قيمة r الجدولية : 0.532 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 12 .

4- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان؛ أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان؛ يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول التالي يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

جدول رقم 3-11: يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha

عنوان المجال	كرونباخ معامل ألفا Cronbach's Alpha	عدد الفقرات
الأول	**0,745**	**7**
الثاني	**0,711**	**7**
الثالث	**0,612**	**6**
الرابع	**0,858**	**12**
جميع فقرات الاستبيان	**0,837**	**32**

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معامل الثبات ألفا كرومباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من أجل تحليل إجابات أفراد العينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نتعرف طبيعة توزيع البيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات إحصائية معلميه وغير المعملية.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)

يتم استخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا و منه إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) أكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع توزيع طبيعي.

جدول رقم3–12: يبين اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة sig
1	الاول	0,271	0,110
2	الثاني	0,160	0,200
3	الثالث	0,216	0,101
4	الرابع	0,255	0,121

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة **sig** أكبر من 0.05 لكل محور من محاور الاستبيان، مما يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

كما تم تفريغ بيانات الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية) (IBM SPSS Statistics V22)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

أ- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

ب-اختبار ألفا كرومباخ لقياس ثبات المقياس.

ت-معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق عبارات المقياس.

ث-اختبار(Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة نوع توزيع البيانات (هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا).

ج- اختبار(One Sample T test) للعينة الواحدة.

ح- المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المدى.

ثانيا: تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة الميدانية

سنحاول هنا تحليل كل محور على حدى واختبار الفرضية المتعلقة بهذا المحور مباشرة من خلال مخرجات اجابات افراد العينة على اداة الدراسة.

ولتحليل عبارات المحاور سوف يتم استخدام:

أولا: اختبار(One Sample T test) للعينة الواحدة: لمعرفة إيجابية أو سلبية العبارة حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية .

ثانيا: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لتحديد طول الفئة: (5-1)/5=0.8 لكل عبارة لتحديد مستوى التطبيق في المؤسسة من خلال كل عبارة حيث نحصل على مجالات كما يلي:

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى 1.80	من 1.80 إلى 2.60	من 2.60 إلى 3.40	من 3.40 إلى 4.20	4.20 إلى 5
مستوى التطبيق	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا

يتم ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط في المحور.

المحور الأول: تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

1-تحليل النتائج: وفيه مايلي :

جدول رقم 3-13: يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول.

الرقم	العبـــــــــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
1	عدم توفر ملاءة مالية للعميل يعرض البنك لمخاطر ائتمانية	4,571	0,6547	14,20	0,000	عالي جدا
2	قيام المصرف بأخطاء والمتمثلة في عدم حجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية تعرضه لمخاطر ائتمانية عالية	4,143	0,3550	19,04	0,000	عالي
3	عدم توفر نية السداد للعميل يحمل البنك مخاطر ائتمانية	3,657	1,2589	3,088	0,004	عالي
4	تعتبر سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان	3,686	1,1317	3,585	0,001	عالي
5	يحدد البنك سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء بحيث لا يتم تجاوزه	4,571	0,6081	15,28	0,000	عالي جدا
الكلي		4,125	0,43680	15,24	0,000	عالي

قيمة T الجدولية : 1.6918عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 34

إذن من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم 1 المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ 4,571 وانحراف معياري 0,6547، وبلغت القيمة T المحسوبة 14,2 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 1 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن عدم توفر ملاءة مالية للعميل يعرض البنك لمخاطر ائتمانية.

احتلت الفقرة رقم 5 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4,571 وانحراف معياري 0,6081، وبلغت القيمة T المحسوبة 15,28 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 5 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن يحدد البنك سقف معين للائتمان الممنوح للعملاء بحيث لا يتم تجاوزه.

احتلت الفقرة رقم 2 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4,143 وانحراف معياري 0,355، وبلغت القيمة T المحسوبة 19,04 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 2 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن قيام المصرف بأخطاء والمتمثلة في عدم حجز ودائع العميل والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية تعرضه لمخاطر ائتمانية عالية.

احتلت الفقرة رقم 4 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,686 وانحراف معياري 1,1317، وبلغت القيمة T المحسوبة 3,585 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 4 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أنه تعتبر سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان.

احتلت الفقرة رقم 3 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,657 وانحراف معياري 1,2589، وبلغت القيمة T المحسوبة 3,088 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما

يعني الفقرة 3 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن عدم توفر نية السداد للعميل يحمل البنك مخاطر ائتمانية

وبصفة عامة من من خلال اجمالي فقرات المحور الاول نجد أن متوسط الحسابي لاجمالي فقرات المحور الاول للمحور بلغ 4.125 وانحراف معياري 0.436 أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على انه المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية تتمثل في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

2-اختبار الفرضية: تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

- ✓ **الفرضية الصفرية H_0:** لا تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

البيان	t المحسوبة	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول	15،24	1.6918	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار t للمحور الأول بلغ 15.24 وهو أكبر بكثير من t الجدولية والتي تقدر ب1.6918، وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (sig) لمعظم فقرات المحور أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص انه المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية تتمثل في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول

الفرضية البديلة H_1، أي تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

المحور الثاني: تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

1-تحليل النتائج: وفيه مايلي:

جدول رقم3-14: يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المحور الثاني

الرقم	العبـــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
6	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتوقع الخسائر المحتملة	3,686	0,7581	5,351	0,000	عالي
7	تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر	3,571	0,9167	3,688	0,001	عالي
8	تهتم إدارة المخاطر بالتنسيق بين كافة الإدارة البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها	3,000	0,6417	0,000	1,000	محايد
9	تقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر بشكل دوري	3,771	0,7311	6,243	0,000	عالي
10	وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في البنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.	3,857	1,0331	4,909	0,000	عالي
11	تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هده المخاطر	3,714	1,0730	3,938	0,000	عالي
الكلي		3,600	0,4357	8,146	0,000	عالي

قيمة T المجدولة : 1.6918 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 34

إذن من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم 10 المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ 3,857 وانحراف معياري 1,0331، وبلغت القيمة T المحسوبة 4,909 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 10 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون

وبمستوى عالي على أن وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في البنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.

احتلت الفقرة رقم 9 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3,771 وانحراف معياري 0,7311، وبلغت القيمة T المحسوبة 6,243 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 9 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر بشكل دوري.

احتلت الفقرة رقم 11 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3,714 وانحراف معياري 1,073، وبلغت القيمة T المحسوبة 3,938 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 11 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هده المخاطر.

احتلت الفقرة رقم 6 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ : 3,686 وانحراف معياري 0,7581، وبلغت القيمة T المحسوبة 5,351 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 6 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتوقع الخسائر المحتملة.

احتلت الفقرة رقم7 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3,571 وانحراف معياري 0,9167، وبلغت القيمة T المحسوبة 3,688 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 7 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر.

احتلت الفقرة رقم8 المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3 وانحراف معياري 0,6417، وبلغت القيمة T المحسوبة 0 أي أن اتجاه أفراد العينة محايد ازاء اهتمام إدارة المخاطر بالتنسيق بين كافة الإدارة البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها.

وبصفة عامة من من خلال اجمالي فقرات المحور الثاني نجد ان متوسط الحسابي لاجمالي فقرات المحور الثاني بلغ 3.600 وانحراف معياري 0.4146 أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على انه تتبع إدارة المخاطر الائتمانية إجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

اختبار الفرضية: تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية

الفرضية الصفرية H_0: لا تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

الفرضية البديلة H_1: تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

البيان	t المحسوبة	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني	**8,146**	**1.6918**	**0.000**	**رفض**	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار t للمحور الثاني بلغت 8,146 وهي أكبر من t الجدولية والتي تقدر ب1.6918، وهذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (sig) لمعظم فقرات المحور أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص التقليل من حدة المخاطر الائتمانية فان إدارة المخاطر الائتمانية تتبع إجراءات ووسائل مختلفة وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، أي تتبع إدارة المخاطر الائتمانية إجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

المحور الثالث: تتمثل أساليب تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية وفق لجنة بازل II في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.

1-تحليل النتائج: وفيه ما يلي:

جدول رقم3-15: يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث.

الرقم	العبـــــــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
12	يعتمد البنك على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر الائتمانية .	4,514	0,6585	13,60	0,000	**عالي جدا**
13	يعتمد البنك على الأسلوب التقييم الداخلي الأساسي في قياس مخاطر الائتمانية .	4,314	0,5298	14,67	0,000	**عالي جدا**
14	يتوفر البنك على نظام داخلي متطور لتقييم مخاطر الائتمان	4,257	1,0667	6,972	0,000	**عالي جدا**
الكلي		4,361	0,4381	18,38	0,000	**عالي جدا**

قيمة T المجدولة : 1.6918عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 34

إذن من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم 12 المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ 4,514 وانحراف معياري 0,6585، وبلغت القيمة T المحسوبة 13,6 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 12 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن يعتمد البنك على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر الائتمانية .

احتلت الفقرة رقم 13 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4,314 وانحراف معياري 0,5298، وبلغت القيمة T المحسوبة 14,67 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 13 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن يعتمد البنك على الأسلوب التقييم الداخلي الأساسي في قياس مخاطر الائتمانية .

احتلت الفقرة رقم 14 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4,257 وانحراف معياري 1,0667، وبلغت القيمة T المحسوبة 6,972 وهي اكبر من القيمة T

الجدولية، مما يعني الفقرة 14 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن يتوفر البنك على نظام داخلي متطور لتقييم مخاطر الائتمان.

وبصفة عامة من من خلال اجمالي فقرات المحور الثالث نجد أن متوسط الحسابي لاجمالي فقرات المحور الثالث بلغ 4.361 وانحراف معياري 0.4381 أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على انه أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 تتمثل في الأسلوب النمطي الموحد و أساليب التقييم الداخلية.

2- اختبار الفرضية الثالثة: تتمثل أساليب تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية وفق لجنة بازل II في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.

- ✓ **الفرضية الصفرية H_0:** لا تتمثل أساليب تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية وفق لجنة بازل II في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** تتمثل أساليب تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية وفق لجنة بازل II في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.

البيان	t المحسوبة	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث	18,38	1.6918	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار t للمحور الثاني بلغت18.38 وهي أكبر من t الجدولية والتي تقدر ب1.6918، وهذا ما يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (sig) لمعظم فقرات المحور أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، أي تتمثل أساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل 2 في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية

المحور الرابع: مدى تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية.

1-تحليل النتائج: وفيه مايلي:

جدول رقم 3-16: يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع.

الرقم	العبـــــــــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	مستوى الموافقة
15	يتم الالتزام بمقررات بازل 2 والاعتماد عليها في البنك.	4,600	0,8471	11,174	0,000	عالي جدا
16	إن تطبيق مقررات بازل 2 يؤمن حماية كبيرة لتفادي مخاطر نقص السيولة والخسارة .	4,314	0,8321	9,344	0,000	عالي جدا
17	تعزز مقررات بازل 2 ثقافة إدارة المخاطر في البنوك التجارية	4,086	1,0109	6,354	0,000	عالي
18	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل 2 وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك .	3,743	0,9185	4,785	0,000	عالي
19	يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة للمخاطر الائتمانية.	3,000	0,5423	0,000	1,000	محايد
20	تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل متقدمة.	3,000	0,5423	0,000	1,000	محايد
21	يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الإفصاح لدى البنك،والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح .	4,171	0,6177	11,220	0,000	عالي
22	تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.	4,343	0,5392	14,733	0,000	عالي جدا
23	يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل 2	4,143	0,7334	9,220	0,000	عالي
24	يلتزم البنك بقواعد الشفافية والانضباط وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق .	3,771	1,0870	4,199	0,000	عالي
	الكلي	3,917	0,3830	14,164	0,000	عالي

قيمة T المجدولة : 1.6918عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 34

إذن من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم15 المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ 4,6 وانحراف معياري 0,8471، وبلغت القيمة T المحسوبة 11,174 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 15 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن يتم الالتزام بمقررات بازل 2 والاعتماد عليها في البنك.

احتلت الفقرة رقم 22 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 4,343 وانحراف معياري 0,5392، وبلغت القيمة T المحسوبة 14,733 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 22 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

احتلت الفقرة رقم 16 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4,314 وانحراف معياري 0,8321، وبلغت القيمة T المحسوبة 9,344 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 16 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي جدا على أن إن تطبيق مقررات بازل 2 يؤمن حماية كبيرة لتفادي مخاطر نقص السيولة والخسارة .

احتلت الفقرة رقم21 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 4,171 وانحراف معياري 0,6177، وبلغت القيمة T المحسوبة 11,22 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 21 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يتبع البنك سياسة إفصاح رسمية، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الإفصاح لدى البنك،والضوابط الداخلية على عملية الإفصاح .

احتلت الفقرة رقم23 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 4,143 وانحراف معياري 0,7334، وبلغت القيمة T المحسوبة 9,22 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 23 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على

أن يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل 2.

احتلت الفقرة رقم 17 المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 4,086 وانحراف معياري 1,0109، وبلغت القيمة T المحسوبة : 6,354 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 17 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على أن تعزز مقررات بازل 2 ثقافة إدارة المخاطر في البنوك التجارية .

احتلت الفقرة رقم 24 المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,771 وانحراف معياري 1,087، وبلغت القيمة T المحسوبة 4,199 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 24 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يلتزم البنك بقواعد الشفافية والانضباط وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق .

احتلت الفقرة رقم 18 المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3,743 وانحراف معياري 0,9185، وبلغت القيمة T المحسوبة 4,785 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة 18 ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل 2 وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك .

احتلت الفقرة رقم 19 المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3 وانحراف معياري 0,5423، وبلغت القيمة T المحسوبة 0 أي اتجاه أفراد العينة محايد إزاء ايجاد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة للمخاطر الائتمانية.

احتلت الفقرة رقم20 المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3 وانحراف معياري 0,5423، وبلغت القيمة T المحسوبة 0 أي اتجاه أفراد العينة محايد إزاء عمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل متقدمة.

وبصفة عامة من من خلال اجمالي فقرات المحور الرابع نجد أن متوسط الحسابي لاجمالي فقرات المحور الرابع بلغ 3.917 وانحراف معياري 0.3830 أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على تطبيق مقررات بازل 2 في البنوك التجارية.

2-اختبار الفرضية : يتم تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية.

- ✓ **الفرضية الصفرية H_0:** لا يتم تطبيق مقررات بازل II في البنوك التجارية .
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** يتم تطبيق مقررات بازل II البنوك التجارية.

البيان	t المحسوبة	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج إجمالي إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع	**14,164**	**1.6918**	**0.000**	**رفض**	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار t للمحور الثاني بلغت 14,164 وهي أكبر من t الجدولية والتي تقدر ب1.6918، وهذا ما يدل على أن المحور الرابع دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (sig) لمعظم فقرات المحور أقل من (0.05)، وذلك ما يثبت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص انه تطبيق لمقررات بازل 2 في البنوك التجارية، وبدرجة عالية وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1، أي يتم تطبيق مقررات بازل 2 في البنوك التجارية .

خلاصة الفصل

من خلال إتمام تحليل نتائج الاستبيان لخصائص العينة المدروسة و إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة المتكونة من موظفي بنك البدر وبنك الخليج، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان.

2-تتبع إدارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

3-تتمثل أساليب تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية وفق لجنة بازل II في الأسلوب النمطي الموحد وأساليب التقييم الداخلية.

4-تقوم البنوك التجارية بتطبيق معايير بازل II والعمل بها .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن موضوع ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية اصبح من اكثر المواضيع اهتماما في الوقت الراهن نضرا لما تسببه مخاطر الائتمان من اضرار مالية للبنوك التجارية والتي تنعكس على ارباحها سلبا وتعتبر الجزائر من الدول التي تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواكبة التوجه الجديد الى ذلك حيث عملت الجزائر على اعداد اصلاحات مالية الجانب البنكي خصوصا ادارة المخاطر الائتمانية وذلك لأهمية الائتمان البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.

إن أداء البنوك التجارية لمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة ذات عولمة وتتميز بحدة التنافسية؛ جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها أن تتجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها واستمرارية عملها في ظل النظام المصرفي العالمي.

إن هذا لا يتحقق إلا بمواكبة البنوك التجارية للمنظمات العالمية والعمل بما تصدره مختلف هذه المنظمات وخاصة ما تصدره لجنة بازل في هذا المجال من أجل تحقيق واستقطاب استثمارات خارجية تعود عليها وعلى بالبلاد بالتطور والنمو والازدهار .

ومن خلال ما تقدم حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق لمقررات بازل لمواجهة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، ومدى تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لهذه المقررات حيث تم معالجة الموضوع من خلال ثلاث فصول وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS 22 .

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات الأساسية الموضوعة في بداية البحث استخدمنا أسلوب الاستبيان الذي شمل مجموعة من الموظفين والاختصاصيين في البنوك التجارية في الجزائر حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي :

أولا : نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة التطبيقية عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعة وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج :

1. اعتماد وتركيز البنوك خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيدة فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة وسمعة طيبة في الاوساط المالية وحريصا على الوفاء بالتزاماته، كلما كان البنك يدعمه ويمنحه الائتمان المطلوب
2. نلاحظ أن البنوك تركز وتعتمد خلال عملية منح الائتمان على الضمانات وسلامتها بالرغم من أنها مصدر احتياطي وليس أساس ، لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند منح الائتمان، لذلك عندما يزداد احتمال الخطر، كلما كان الطلب على الضمانات اكبر
3. تعتبر البنوك السبب الأول في حدوث الأزمة المالية العالمية من خلال إقدامها على منح القروض العقارية، متجاهلة قاعدة الحذر والتقييم، كما زادت من حدة هذه الأزمة النمو الكبير لقطاع العقار وانخفاض أسعار الفائدة المعمول بها
4. للبنوك الجزائرية تجربة سابق في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في اطار الاتفاقية الاولى الخاصة بمعيار كفاية راس المال والصادرة سنة 1988وهوما يمكنها من مواصلة العمل في اطار تكييف نشاطها المصرفي مع اتفاقية ثانية.
5. تتمثل المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في عدم توفر العوامل الأساسية لمنح الائتمان وهذا ما تم اثبات صحته في الفرضية الاولى
6. تتبع ادارة المخاطر الائتمانية اجراءات ووسائل مختلفة للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية وهذا ما تم اثبات صحته في الفرضية الثانية
7. تتمثل اساليب تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل2 في الاسلوب النمطي الموحد واساليب التقييم الداخلية وهذا ما تم إثبات صحته في الفرضية الثالثة

8.يمكن للبنوك التجارية أن تطبق معايير بازل II من غير صعوبة وهذا ما تم إثبات صحته في الفرضية الرابعة.

9.البنوك التجارية تقوم بمتابعة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها حيث يقوم بالتقليل منها من خلال مراقبتها عن طريق لجنة بازل التي تستخدم اساليب لتخفيف من المخاطر الائتمانية

ثانيا : التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

1. الاهتمام بالبنوك التجارية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من طرف البنوك المركزية بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها .
2. ضرورة تبني طرق حديثة لتقييم المخاطر وتسييرها .
3. ضرورة قيام البنوك بطلب معلومات دورية عن العميل من أجل التأكد من إسترجاع قيمة الائتمان .

4.ضرورة التزام البنوك التجارية بالقواعد والضوابط البنكية السليمة وخاصة فيما يتعلق بالملاءة البنكية وقوة رأس المال وجودة الأصول وقيامها بتطبيق متطلبات بازلII .

5.ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية للأنشطة الائتمانية سواء قبل من البنوك المركزية اومن جهات الرقابية منها بازل.

ثالثا : آفاق الدراسة

في نهاية بحثنا هذا، يمكن تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث في مناسبات لاحقة:

1. تأثير معايير لجنة بازل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية .
2. اثر تكنولوجيا المعلومات على عملية منح الائتمان .
3. تحديات تطبيق اتفاقية بازل الثالثة في البنوك التجارية وتأثيراتها المتوقعة.
4. قياس جودة خدمات البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. حشاد نبيل، **دليل إدارة المخاطر المصرفية**، بيروت، اتحاذ المصارف العربية، 2005.
2. خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرفي**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، –(عمان)، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002.
3. الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2009.
4. الزبيدي حمزة: **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، دوار الوارق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
5. سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي و تطبيق عملي، الاسكندرية، منشأ المعارف، 2005.
6. صلاح الدين حسن السيسي، **القضايا المصرفية قطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني** ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
7. طارق عبد العالي حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
8. طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003..
9. طارق عبد العالي، **إدارة المخاطر، أفراد إدارات، شركات، بنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003.
10. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11. فريهان عبد الحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد، جامعة الإسراء، كلية العلوم الإدارية و المالية، 2008.
12. فلاح كوكش، **اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.
13. كراسنة إبراهيم، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك، إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
14. هندي منير، **اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية** ، منشاة المعرف، الاسكندرية، مصر، 1999.

ثانيا: مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه

15. أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس مال وفقاً لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
16. بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.
17. عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
18. عيدة البيطار، **إدارة المخاطر المصرفية**، ماجستير إدارة الأعمال، دمشق، 2010-2009.
19. لعراف فايزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010.

20. موسى عمر مبارك ابو حميمد، **مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقته بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2008.
21. ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل2"**، دراسة تطبيق على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007-2008.

ثالثا: المجلات

22. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 06، سنة 2006.
23. مصطفى كامل رشيد، **مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، 2007.
24. معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية**، السلسلة الخامسة، العدد 5 ، الكويت، ديسمبر 2012.
25. مفتاح صالح ورحال فاطمة، **مداخلة بعنوان تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، أيام 09-10 سبتمبر، 2013، إسطنبول.
26. نجاة حياة، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013، جامعة جيجل.
27. نشرة نوعية تصدرها معهد الدراسات المصرفية، **بازل الأول وبازل الثانية**، مجلة الإضاءات، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسة الخامسة، العدد 4.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

28. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

29. شريف مصباح أبو كرش، **إدارة المخاطر الإئتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العلمي الأول، المعهد لكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل، فلسطين، يومي 8-9 ماي، 2005.

30. محمد بورنان وآخرون، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة، واقع وآفاق مقررات بازل** 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.

31. مفتاح صالح ،معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية** ،مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ،جامعة الزيتونة ،الاردن، يوم18 أفريل ،2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

32. Basel committee on banking supervision, **credit transfer**, bonk, for international settlements, press and commination, Ch. 4002, Basel, 2008.

33. Comité de bale sur le contrôle bancaire, **Le groupe des gouverneurs de banque central des responsables de contrôles bancaire relève les exigences internationales de fonds propres**, communiqué de presse, du 12 sep.

34. Michel Pébereau, « **les en Joux de la réforme du ratio de solvabilité** » **revue d'économie financière**, n°73, volume 4-2003.

35. Panayôtes Gaveras, **le B.A–Bades Notes Financière & Développement**, Mars 2012.

المواقع الالكترونية

www.bis.org

الملاحق

جامعة محمد بوضياف–المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وإدارة المخاطر

استمارة استبيان

الإخوة و الأخوات الكرام

تحية احترام وتقدير:

في اطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تحت عنوان "**إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من خلال مقررات بازل**I و II و III "

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من تساؤلات. وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث،لذلك نرجو منكم المساعدة من خلال آرائكم، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وفي الخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذا البحث وتقبلوا مني فائق التقدير و الاحترام.

و ومن أجل اعتماد فقرات هذا الاستبيان يأمل الباحث الاسترشاد بآرائكم ولذا تم اختياركم كعضو في التحكيم .

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: والي جميلة

المعلومات الشخصية:

أرجو منكم الاجابة بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة

1) الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2) **العمر**:أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐

3) **الوظيفة الحالية** :.....

4) **الخبرة المهنية:**

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5) **المؤهل العلمي:**

ليسانس ماستر ☐ ☐

ماجستير دكتوراه ☐ ☐

شهادات أخرى ☐

المحور الأول : تبرز مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في مختلف المعاملات و المنتجات المصرفية الإسلامية :

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-عدم التزام العملاء بالشروط المتفق عليها وعدم تصفية العملية في تاريخ الاستحقاق يعرض البنك لمخاطر ائتمانية .					
2-يتم العمل بإلزامية الوعد للعميل .					
3-يتم تداول عقود السلم في الأسواق المنظمة و بالتالي يسقط عن عاتق البنك تحمل تكاليف التخزين .					
4-عدم التزام المستأجر بدفع الاقساط بانتظام لا يحمل البنك مخاطر تعرضه للخسارة .					
5-يتحمل البنك في عقود الاستصناع مخاطر الطرف الآخر في حالة عدم قدرة الأخير على الوفاء بالعقد.					
6-عدم استلام البنك للسلعة بموجب عقد السلم أكثر خطورة من عقد الاستصناع .					
7-يستخدم البنك صيغ المشاركة و المضاربة بكثرة و ذلك لقلة المخاطر فيها .					

المحور الثاني :علاقة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي بمعادلة كفاية رأس المال :

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-تتعرض صيغ التمويل الاسلامي لجميع أنواع المخاطر .					
2-يوجد بعض صيغ التمويل الاسلامي ليس لها علاقة بالمخاطر المكونة لنعادلة كفاية رأس المال .					
3-يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر الائتمان .					
4-يجب التعرف على مخاطر السوق للوصول لمعادلة كفاية رأس المال .					
5-لا يؤخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية لتفير معدل كفاية ر أس المال .					
6-مخاطر صيغ التمويل الممولة من الحسابات المشتركة تدخل ضمن معادلة كفاية رأس المال .					
7-مخاطر صيغ التمويل الممولة من الحسابات الذاتية للمصرف تدخل ضمن معادلة كفاية رأس المال .					

المحور الثالث :التعرف على أساليب تقييم المخاطر في البنوك الاسلامية وفق لجنة بازل 2 :

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-يتوفر البنك على نظم متقدمة في إدارة المخاطر وكفاءة عالية لنظم المعلومات تمكنه من تقدير حجم المخاطر .					
2-يعتمد البنك على نماذج احصائية متطورة لتقدير البنك .					
3-يعتمد مصرفكم على الأسلوب النمطي الموحد في قياس مخاطر صيغ التمويل المختلفة .					
4يتم التعرف على المخاطر من خلال البيانات التاريخية المتوفرة لدى البنك .					
5-يتم الاعتماد على الجدارة الائتمانية لقياس المخاطر التمويلية .					

المحور الرابع : تطبيق مقررات بازل 2 ومدى الالتزام بها في المصارف الاسلامية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-يتم الالتزام بمقررات بازل 2 والاعتماد عليها في مصرفكم.					
2-يرى مصرفكم بأن تطبيق مقررات بازل 2 يؤمن حماية كبيرة لتفادي مخاطر نقص السيولة والخسارة .					
3-تعزز مقررات بازل 2 ثقافة إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية .					
4-يمثل معدل كفاية راس المال المفروض من خلال لجنة بازل 2 وسيلة ضمان وأداة ربحية لمصرفكم .					
5-يرى مصرفكم بأن مقررات بازل 2 تتماشى مع مصرفكم أو يتم إجراء تعديلات عليها لتتوافق مع طبيعتها التمويلية .					
6-يوجد لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة "التدقيق الداخلي" للمخاطر الائتمانية.					
7-تعمل المراجعة الداخلية للائتمان المنتظمة على إدراك التدهور في الائتمان في مراحل متقدمة.					
8-يتبع المصرف سياسة إفصاح رسمية ، يوافق عليها مجلس الإدارة تبين توجهات الافصاح لدى المصرف ، والضوابط الداخلية على عملية الافصاح .					
9-تساعد المراجعة الداخلية للائتمان على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.					
10-يلتزم مصرفكم بقواعد الشفافية وانضباط السوق، وذلك					

بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال المصرف، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها وقياسها، وسياساتها المحاسبية في تقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات.					

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل I II III بهدف معرفة مدى التزام هذه البنوك بهذه المقررات لمواجهة المخاطر الائتمانية المختلفة.

ولقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول لمعرفة ماهية إدارة المخاطر الائتمانية، أما الفصل الثاني كان عبارة عن مدخل نظري لإدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات لجنة بازل، وبالنسبة للفصل الثالث فكان دراسة ميدانية بأسلوب استبيان على بعض البنوك التجارية العاملة بولاية المسيلة وذلك لإسقاط الجانب النظري، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن البنوك التجارية تقوم بتطبيق مقررات لجنة بازل من أجل تفادي أو التقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

Abstract

This study has treated The credit Risks management in commercial banks According to Basel I II III that aimed to know the extent of appliance the commercial banks this pillars of Basel accord to face the credit risks variety.

This study was devided to three chapter , the first chapter is to know the definition of credit Risks management , the second chapter was an theory inter of credit Risks management according Basel, the third chapter is applicative study with questionnary manner on a few commercial banks in M"sila , and that because testing the theory part .

Finally The main results of this study that is commercial banks applying the Basel accord for avoiding the huge credit risks.

.